الاطار النظرى للمشكلة التنظيمية فى القطاع العام

للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله

مقـــدمة

الاهتمام الواسع بمشكلات القطاع العام : يمكن أن نقول أن الحديث عن القطاع العام ومشكلاته كان حديثا متصلا فى بلادنا خلال الســنوات الثلاث الاخيرة . فبعد التأميمات الكبرى التى بدأت بقوانين يولية ١٩٦١ واكتملت أبعادها الاســاسية فى اغسطس ١٩٦٣ . وفى ربيع ١٩٦٤ ، أصبح القطاع العام يغطى القسم الاغلب من النشاط الاقتصادى القومى باستثناء الزراعة . وبعد أن انتهت الاجراءات التى أصبحت الانتقــال من الملكية الرأسمالية الى الملكية العامة وبدأ تسيير هذا القطــاع العام الضخم يأخذ مجراه العادى ظهرت فى حياته اليومية مشكلات متعددة ومتنوعة . وكان طبيعيا أن يكون الامر كذلك . لقد نجح الاداريون والفنيون والعمال فى تحقيق عملية من أكبر عمليات التأميم التى شهدها التاريخ دون أن يصحب ذلك انهيار الانتاج أو تدهور فادح فى الانتاجية أو شلل فى موقع حساس من اقتصادنا القومى . وكان هذا فى ذاته أمرا فريدا فى تاريخ التجارب الاشتراكية يجب أن نعتز به وأن نؤكده . ولكن هذا النجاح لم يكن ليلغى المشكلات النابعة من التحول الاشتراكى والتى مردها ضرورة اكتشاف أساليب جديدة لادارة هذا الاقتصاد الجديد فى مرحلة لم يكتمل بعد فيها بناء الاشتراكية اقتصاديا وفكريا واجتماعيا وسياسيا .

وقد ترتب على اتساع القطاع العام أن وحداته أصبحت فى احتكاك يومى بأوسع الجماهير ، مما يجعل تلك الجماهير تحس مباشرة بمشكلات القطاع العام ، أو على الاقل بنتائجها . وهكذا خرجت المناقشات حول تلك المشكلات عن دائرة المختصين ببحثها والمشغولين بحلها لتجد طريقها الى صفحات الجرائد واجتماعات تنظيمات الاتحاد الاشتراكى والتنظيمات النقابية . ولاشك أن اهتمام الرأى العام بقضايا القطاع العام ظاهرة صحية وديمقراطية سمحت بالكشف عن جوانب متعددة للقضية الواحدة وأظهرت تباين وجهات النظر . ولكن ترتب على هذه المناقشات التلقائية أغراق فى الجزئيات والتفاصيل طغى على القضايا الكلية حتى غدت مشكلات القطاع العام تشكل ثبتا طويلا يكاد لا يعرف نهاية .

وفى خضم هذا الفيض من المناقشات والاقتراحات والآراء المتعــددة والمتباينة تدخلت الدولة باجراءات هامة لتطوير العمل فى القطــاع العام وتذليل العقبات التى تعترض نشاطه أو تحد من فعاليته . وكانت الحلقة الاولى من تلك الاجراءات هى التى بدأت بمؤتمر الانتاج فى نوفمبر ١٩٦٥ وأنتهت بالقانون الحالى « للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية » الذى صدر فى يولية ١٩٦٦ . وكانت الحلقة الثانية هى التى بدأت بتشكيل عدة لجان على المستوى الوزارى لبحث مشــكلات القطاع العام بعــد

تصنيفها والتى انتهت بالاجراءات التنظيمية التى اتخذتها الحكومة وبمؤتمر القطاع العام والتوجيهات الاساسية التى أعلنها فيه الرئيس جمال عبد الناصر . ولا شك أن مجموع هذه الاجراءات بالاضافة الى تلك التى أعلنت الحكومة عن عزمها على اتخاذها ، تشكل دفعة قوية للقطاع العام . وهى بالذات تقدم حلولا لعدد كبير من المشكلات اليومية التى تواجه الشركات والمؤسسات .

وربما كانت هذه هى الفرصة المواتية لاجراء دراسة أكثر عمقا لمشكلات القطاع العام . فبعد حل المشكلات العاجلة والمباشرة بحيث يسير القطاع العام على نحو مرضى ، يمكن أن تعالج أوضاع القطاع العام نظريا للبحث عن الاساس النظرى الذى ينبغى الاحتكام اليه عند مواجهة المشكلات التى تجد أو تتجدد حتى يصل القطاع العام الى أعلى مستوى ممكن من الفعالية . لابد من دراسة جدية وعميقة ترد المشكلات المتعددة والمتنوعة الى قضايا كلية محدودة العدد ، ثم تستقصى الاصول التاريخية والفكرية لكل قضية كلية تمهيدا لتحديد الاطار النظرى الذى ينبغى أن تطرح داخله الحلول ومقترحات التطوير .

أهمية الدراسة النظرية : الواقع أننا فى حاجة ماسة لمثل تلك الدراسة . فالقطاع العام بوضعه الحالى لم يتكون دفعة واحدة استيحاء لنظرية مسلم بها مقدما . بل أنه قد نشأ على مراحل ، لكل منها طابعه الثورى ، ولكن لكل منها ظروفه السياسية والاجتماعية الخاصة التى تركت أثرها على المرحلة . وقد تراكمت داخل القطاع العام فى وضعه الاخير أساليب وأفكار مترسبة من تلك المراحل جميعا . وقد آن الاوان لتحليل هذا التطور التاريخى وحصر السمات المميزة لكل من مراحله واستخلاص ماهو جوهرى لوجوده وانتظام سيره وتخليصه مما لا يعدو أن يكون من مخلفات فقدت مبرر وجودها . وفى العرض التاريخى الوجيز الذى نقدمه فى هذا البحث محاولة من هذا النوع .

ومن ناحية أخرى ، يجب أن نقربمسئوليتنا نحن الاقتصاديين المصريين . فنحن لم نقم بالجهد النظرى الكافى لتحليل وتأصيل الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالقطاع العام فى بلادنا فكثيرا ما كان تدخلنا فى المناقشة يقتصر على الدفاع عن الاشتراكية وسيطرة الشعب على وسائل الانتاج كضرورة لا فكاك منها لتحقيق تنمية سريعة متناسقة ومتناسبة فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى . واحيانا كان بعضنا يعرض عن المناقشات الدائرة حول قضايا القطاع العام باعتبارها أمورا تطبيقية ليس للبحث العلمى الخالص، فى المستوى النظرى ، دور يذكر فيها . وفى أحوال أخرى كنا نشارك فى تلك المناقشات على المستوى التطبيقى الذى أثيرت فيه دون أن نرقى بها الى مستوى التحليل النظرى .

ولكن الانصاف يقتضى أن نقرر فى الوقت ذاته أن القضايا المطروحة فى المستوى النظرى تحتاج الى جهد كبير فى الدرس والتحليل . فالفكر الاقتصادى الاشتراكى العالمى لم يضع حتى الآن نظرية متكاملة للوحدة الانتاجية داخل الاقتصاد الاشتراكى تماثل نظرية « المشروع » فى الاقتصاد

الرأسمالى . ولذلك فان العبء الواقع على الاقتصاديين المصريين لايقتصر على تحليل ظروفنا القومية المحددة وانما يرقى الى مستوى الاسهام فى الجهد النظرى المبذول عالميا منذ سنوات قليلة فى مجال الدراسة النظرية لقوانين الاقتصاد الاشتراكى .

المقصود بالمشكلة التنظيمية : ونحن فى هذا البحث نجتزىء قضية واحدة من تلك القضايا الكلية التى نعتقد أنه ينبغى أن نرد اليها مشكلات القطاع العام المتعددة وقد وقع اختيارنا على « القضية التنظيمية » . ونعنى بالمشكلة التنظيمية هنا التركيب العضوى للقطاع ، أو هيكله . فالقطاع العام من الناحية الاقتصادية يتكون من الوحدات الانتاجية التى يرتبط بعضها بالبعض بروابط اقتصادية نابعة من طبيعة النشاط الانتاجى نفسه وبغض النظر عن وجود روابط قانونية أو انعدامها . ومن الناحية القانونية يقوم بتنظيم القطاع العام على مئات من الشركات التى تضم كل مجموعة منها مؤسسة نوعية واحدة تخضع بدورها لسلطة وزير معين . ومن ثم تثور فورا عدة أسئلة محورها هو مدى التطابق بين المقتضيات الاقتصادية والاشكال القانونية . ومن أمثلة تلك الاسئلة : الى أى حد يمكن أن نعتبر فى الواقع كل شركة من شركات القطاع العام الحالية وحدة انتاجية ؟ والى أى حد لاتوجد شركة هى فى الواقع مجموعة من وحدات الانتاج فى حين توجد أخرىلا تشكل وحدة انتاج قائمة بذاتها ؟ ثم ماهو مدى ممارسة هذه الوحدات لدورها الاقتصادى وما هو أساس تجمعها فى مؤسسات ؟ . . . الخ .

وتحت هذه القضية الكلية تتدرج عشرات من المشكلات الجزئية التى شغلتنا كثيرا فى الاعوام الثلاثة الماضية : ضرورة الوزارة النوعية أو عدم جدواها ، علاقة الوزارة بالمؤسسة ، مدى سلامة الاساس النوعى لتكوين المؤسسات العامة ، علاقة المؤسسة العامة بالشركة ، مشكلات دمج الشركات المتماثلة وضرورة الابقاء على مبدأ المنافسة بينها . . . الخ.

وواضح أن « المشكلة التنظيمية » بهذا المعنى متميزة عن مشكلةالادارة وان كانت تحكمها . فمحور الدراسة هنا هو الاطار الاقتصادى للوحدة الانتاجية وأساس نشاطها المحدد المعالم وطبيعة العلاقات التى يمكن أن تنشأ اقتصاديا بين وحدات الانتاج المختلفة . وغنى عن الذكر أن هذه الاوضاع الاقتصادية تستدعى ، من الناحية الادارية ، اطارا ملائما لها. ولكن مشكلات الادارة فيما وراء تحديد ذلك الاطار لا تدخل فى نطاق البحث الحالى . فاذا انتهينا الى تقرير الضرورة الاقتصادية لتوفير الاستقلال الذاتى للوحدة الانتاجية ، فان هذه النتيجة يمكن ، من الناحية الادارية ، أن تتحقق فى أشكال مختلفة : ادارة ذاتية ، مشاركة العاملين فى الادارة ، مدير عام واحد معين مركزيا . . الخ . وبذلك يتضح فى نفس الوقت أن بحثنا فى المشكلة التنظيمية يستبعد كذلك ما يسمى «مشكلات العاملين» . ذلك أنه مهما يكن من أمر الوضع الاقتصادى والادارى العام للوحدة الانتاجية فلابد أن تواجه « مشكلات العاملين » الخاصة بها والتى ينبغى أن تكون موضعا لبحث مستقل . وهو بحث له أهميته النظرية البالغة . فاذا كان الاقتصاد الرأسمالى يقيم بناءه الانتاجى على فكرة أن العمل سلعة يتحدد ثمنها ــ وهو الاجر ــ وفقا لقانون العرض والطلب بما

يفترضه ذلك من ضرورة توافر قدر معين من البطالة حتى يكون للعرض مرونة ، فان الاقتصاد الاشتراكى ينهض على أساس محاربة البطالة وتوفير العمل لكل مواطن . ومن ثم فان تحديد الأجور وعلاقة العامل بالوحدة الانتاجية وتوفير الايدى العاملة حيث تشتد الحاجة اليها .. كل ذلك أمور تحتاج بدورها الى المزيد من التأصيل النظرى .

وفى دراسة المشكلة التنظيمية للقطاع العام نبدأ بعرض تاريخى وجيز لتجربة القطاع العام فى مصر ، ثم ننتقل الى عرض نظرى لطبيعة الانتاج الاشتراكى وبعض القوانين الاقتصادية التى تحكمه وأخيرا نعرض لمفهوم الوحدة الانتاجية ثم لمفهوم المجمع الانتاجى .

أولا : تطور تجربة القطاع العام فى مصر

القطاع العام قبل الثورة : كان بمصر قطاع عام قبل الثورة ، كما يوجد اليوم فى كل بلدان العالم الثالث — حتى تلك الخاضعة تماما للاستعمار والاستعمار الجديد والتى تنبذ الاشتراكية وتؤمن « بالمشروع الحر » — وربما كان تحديد سمات القطاع العام فى بلادنا قبل الثورة خير مقدمة لفهم ما سنعرض له فيما بعد عن الفرق بين القطاع العام فى نظام رأسمالى والقطاع العام فى نظام اشتراكى . ويمكن فى تقديرنا حصر تلك السمات فى أمرين هامين : الأول ، أن وجود القطاع العام كان استثناءا تمليه ضرورات ، والثانى هو أنه حيث وجد كان فى خدمة الاستعمار والطبقات الاجتماعية المسيطرة . ولنفصل قليلا بعض هذا الايجاز .

لقد كان تسلل الاستعمار الى بلادنا ثم دخوله اياها محتلا مقترنا بالعمل الدءوب على غرس أعظم قيم الرأسمالية الغربية وأقدسها : « الملكية الفردية والمشروع الحر » . فالملكية الفردية لوسائل الانتاج كقاعدة للنظام الاجتماعى لم تستقر نهائيا فى بلادنا الا بصدور القانون المدنى الاهلى فى أعقاب الاحتلال البريطانى . وقبل ذلك كانت هزيمة محمد على عسكريا ايذانا بتصفية بدايات التصنيع التى نشأت وترعرعت فى النصف الاول من القرن الماضى كملكية عامة . ونحن لا نؤيد ماذهب اليه البعض من الحديث عن اشتراكية نظام محمد على . ولكن الدور التاريخى الذى كان يمكن أن تلعبه الدولة فى ظله يشبه ذلك الدور الذى لعبته الدولة فى انجلترا وفرنسا واسبانيا بعد عصر النهضة حين وحدت السوق القومية وتبنت بعض أوجه النشاط الاقتصادى التى مهدت للثورة الصناعية (مثل : المصانع الملكية فى فرنسا) . بل ان المحتل البريطانى نقل من ملكية الدولة الى ملكية رأس المال الاستعمارى بعض المشروعات الهامة مثل « البوستة الخديوية » التى خرجت من ملكية الدولة الى ملكية بعض البريطانيين ثم بعض عملائهم المحليين حتى عادت ملكيته للشعب فى ١٩٦١ ولقيت مصانع السكر والتكرير نفس المصير . ولا عجب فى ذلك . فالرأسمالية الأوروبية كانت فى هذا النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى عنفوان ازدهارها ، وكانت الشركات الرأسمالية تنهض فى غرب أوروبا بكافة نواحى النشاط الاقتصادى والدولة تستعد بأن تقوم بدور «الحارس» الذى حدده لها فلاسفة الرأسمالية واقتصاديوها . ولكن أوضاع الاقتصاد المصرى المتخلفة — التى حرص الاستعمار على الابقاء عليها ومناقمتها —

لم تكن تسمح بتكوين طبقة رأسمالية مصرية قوية تنهض بكل ما يلـــزم لتسيير عجله الاقتصاد القومى فى الحدود التى يريدها المستعمرون من الاقطاعيين . ولذلك كان لابد أن تقوم الدولة فى بلادنا بالاعمال الانتاجية المتعلقة بالبنيان الاساسى للاقتصاد infrastructure التى لابد من توافرها والتى لا تدر ربحا مباشرا وكبيرا يغرى بعض المغامرين الأجانب . ومن ثم نشأ عندنا قطاع عام ، ولكنه نشأ ليخدم سادة ذلك العصر المستعمرين والاقطاعيين ، ولم ينشأ ليكون أداة تنمية حقيقية . ويمكن أن تتضح هذه الصورة فى جلاء كبير على ضوء بعض الامثلة :

ففى مجال **النقل والمواصلات** ، كانت السكك الحـــديدية الرئيســـية والتليفونات والتلغرافات ملكا للحكومة . ذلك أن وجود السكك الحديدية كان ضروريا لنقل محصول القطن من كافة أنحاء البلاد الى الاسكندرية ، ميناء التصدير . وتلك مصـــلحة مشـــتركة لملاك الاراضى الاقطـــاعيين وللاستعمار البريطانى . ولـــكن تركيز حيـــاة البلاد الاقتصـــادية على محصول القطن وحده كما فعل الانجليز حد من النمو الاقتصادى المتنوع . وبالتالى كانت حركة النقل بالسكك الحديدية موسمية غير منتظمة الكثافة على مدار السنة ، ومن ثم لم تكن تحقق ربحا يتنـــاسب مع ضـــخامة الاستثمارات . لذلك لم تتقدم شركات السكك الحديد الاوروبية لمد خطوط حديدية فى بلادنا ، بل كان على الشعب المصرى أن يمول عن طريق الدولة انشاء الشبكة التى تخدم فى المقام الاول مصالح مستغليه . وكذلك كان الشأن فى شبكة التليفون والتلغراف الضرورية لحركة محصول القطن ولاجراءات الامن والتى لم تكن أيضا ذات ربح كبير . ولكن لم يكن معنى ذلك بحال أن تكون خدمات النقل والمواصلات فى القطـــاع العـــام بشكل مطلق . فحيث كانت هذه الخدمات مصدر ربح كبير اختطفتها الشركات الاستعمارية : ترام القاهرة ، ترام الاسكندرية ، السكك الحديدية الضيقة .. وقناة السويس . وكانت دولة الاقطاع الخاضعة للاستعمار سعيدة بهذه الاوضاع فلم تكن تتدخل الا كرها حين ينتهى امتياز شركة أجنبيـــة ولا تتقدم أخـــرى للحـــلول محلها كمـــا حدث بالنســـبة لترام الرمل فى الاسكندرية . وأحيانا كانت الحكومة تعمد الى تجزئة المرفق الواحد حتى يتمكن عدد من الشركات من اقتسامه بدل أن تديره الدولة (وهذا ما حدث بالنسبة لاوتوبيس القاهرة حين انتهى امتيـــاز الشركة التابعـــة لترام القـــاهرة) .

ولكن أهم مجال لتدخل الدولة عندنا قبل الثورة كان فى قطـــاع **الرى والصرف** وما يتصل به من خدمات زراعية واستصلاح أراضى . فنحن الآن نناقش مشـــكلة استصلاح الاراضى ونقـــارن تكاليف الاستصـــلاح (التوسع الافقى) بتكاليف تحسين انتاجية الاراضى القديمة (التوســـع الرأسى) . وقبل الثـــورة كانت الدولة تتحمل بشكل نهـــائى كل تكاليف التوسع الرأسى والجزء الاعظم من تكاليف التوسع الافقى وتبقى ثمرات ذلك كله بيد الاقطاع والاستعمار . فمشروعات الرى والصرف الاساسية التى بدأت منذ بناء القناطر الخيرية واتسعت فى عهد اسماعيل بشـــق الترع الكبرى ، ثم أولاها الحكم الاستعمارى اهتماما خاصا تمثل فى بناء خزان أسوان فى أول القرن العشرين ، كل هذه المشروعات خدمت التوسع

الرأسى فى الزراعة وزادت من انتاجية الارض بنسبة كبيرة . ولكن من الذى استفاد من ذلك كله ؟ ان صغار الفلاحين الذين لا تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة لم يتجاوز اجمالى ما يملكون غداه الحرب العالمية الثانية مليونين من الافدنة من اجمالى « الزمام » وقدره ٨٧٣ر٥ الف فدان ، اى حوالى الثلث فقط (١) وكان الثلث الآخر بيد من يملكون أكثر من ٥٠ فدانا ، بل كان من يملكون أكثر من مائة فدان يسيطرون على ٢٧ ٪ من المساحة (٢) فالمستفيد الأول من تحسين الانتاجية هو كبار الملاك . وهم لايدفعون اى مقابل للتحسين . ولم يكن بيد الدولة من وسيلة لتسترد ما انفقته فى مشروعات الرى والصرف الا الزيادةفى الضريبة العقارية التى تتحدد مرة كل عشر سنوات وعلى اساس ١/١٦ من القيمة الايجارية ..! وهذا يلقى ضوءا جديدا على طبيعة الملكية العقارية الكبيرة فى بلادنا . فهى لم تنشأ فحسب على أساس اغتصاب الحكام لاراضى الفلاحين ، ولكن قيمتها تضاعفتعلىحساب الشعب عن طريق مشروعات الرى والصرف. وكان المستفيد الثانى من زيادة الانتاجية هو الاستعمار الذى يحتكر شراء محصول القطن . كما كانت البنوك العقارية الاجنبية تشارك كبار الملاك فيما ينتزعونه من عرق الفلاح عن طريق ما تحصله منهم منأقساط وفوائد ربوية على ما قدمته لهم من قروض استخدموها فى انفاقهم البذخى المألوف . وفى مجال التوسع الافقى كانت الدولة تقوم باستصلاح بعض الاراضى ثم تبيعها لكبار الملاك بثمن بخس وبأقساط تمتد على سنوات كثيرة . واحيانا كانت تقوم بشق الترع والمصارف اللازمة لاستصلاح الاراضى (وهى التى تمثل الجزء الاهم من نفقات الاستصلاح) ثم تترك لكبار الملاك او الشركات الاجنبية عمليات تسوية التربة والاستزراع كما حدث فى منطقة النوبارية .

وكان مجال الائتمان حافلا بالنماذج الصارخة لسيطرة الاستعمار والاقطاع على الدولة . لقد كان بنك الاصدار وكل البنوك التجارية (فيما عدا بنك مصر) ملكا للاجانب . ولم تحرك الحكومات المتعاقبةساكنا لتغيير هذا الوضع . ولكنها انفقت الملايين من الجنيهات فى عمليات الائتمان العقارى خدمة لكبار الملاك . لقد هوت الازمة العالمية الكبرى (١٩٢٣ — ١٩٣٢) بأسعار القطن وبالتالى بدخول أصحاب الاراضى الزراعية . وعجز كبار الملاك عن الوفاء بديونهم للبنوك العقارية الاجنبية (البنك العقارى المصرى ، وبنك الاراضى ، وشركة الرهونات العقارية) فبدأت تتخذ ضدهم اجراءات نزع الملكية . ولكنها سرعان ما تكشفت ان نزع ملكية عدد كبير منهم فى فترة أزمة اقتصادية حادة سيهبط بثمن الارض المباعة بشكل يجعلها لاتفى بالديون المطلوبة ، فضلا عما يسببه هذا من مساس بوضع طبقةكبار الملاك ، وهىالركيزةالاساسية للنظام الاجتماعى كله . ولهذا تدخلت حكومة اسماعيل صدقى تحت شعار « حماية الثروة العقارية » (كما لو كانت الارض مهددة بالضياع ... !) واصدرتقانون « التسويات العقارية » الذى اشترت الحكومة بمقتضاه من البنوك

(١) كتاب الاحصاء السنوى ، ١٩٤٨

(٢) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، مارس ١٩٦٤

الاجنبية ديونها قبل كبار الملاك فصانت بذلك مصالح تلك البنــوك ، ثم أعادت تقسيط الديون من جديد على ٢٠ أو ٣٠ سنة بسعر فائــدة بسيطة فخفض فحمتهم من اجراءات نزع الملكية . وقد أنشىء آنذاك البنك العقارى الزراعى المصرى (بنك الائتمان العقارى الآن) المملوك كله للدولة ليقوم باجراء هذه التسويات وخدمة الديون الناشئة عنها . . ومثــل آخر لتدخل الدولة فى قطاع الائتمان نجده فى أزمة بنك مصر الشهيرة . لقد أوشك البنك سنة ١٩٤١ على الافلاس وامتنع البنك الاهلى عن مساندته رغم التزامه أدبيا بذلك باعتباره أنه كان يقوم عمليا بدور البنك المركزى . وعندئذ قدمت حكومة حسين سرى قرضا لبنك مصر تزيد قيمته عن ضعف رأس مال البنك الاسمى حينذاك . ولكنها لم تحاول اطلاقا أن تستغل الفرصة وتدخل كمساهم فى البنك . بل كان كل همها أن تفرض على البنك فى مقابل القرض شخصيات مثل حافظ عفيفى واسماعيل صدقى معروفة بارتباطها بالاستعمار حتى تصفى نهائيا نفوذ الرأسمالية الوطنية التى انشأت البنك قبل ذلك بعشرين عاما ووفرت له الموارد ووضعت ثقتها فيه . وأحيانا كان تدخل الدولة فى مجال الائتمان يتم رسميا باسم خدمة الطبقات الشعبية ولكنه كان لا يخدم فى الواقع الا الطبقــات المستغلة السائدة . وخير مثل على ذلك هو « بنك التسليف الزراعى » الذى أنشىء فى الاصل لتوفير الائتمان لصغار الزراع الذين لا تقرضهم البنــوك التجارية . ولكن البنك جرى على ألا يمنح قروضا الا لمالك أو بضــمان من المالك ، مع أن الضمان الاساسى للسلفة الزراعية هو المحصول . وهكذا كانت قروض بنك التسليف تذهب الى جيوب كبار الملاك الذين كانــوا يستخدمونها فى شراء محصولات الفلاحين مقدما بثمن بخس محققين فى الواقع عملية ائتمان بفائدة ربوية باهظة .

ولم يكن من المتصور أن يترك لنا هذا التدخل المحدود من الدولة فى مجال الانتاج لخدمة الاستعمار والاقطاع مفهوما واضحا « للمشروع العام » ناهيك عن أدنى فكرة عن وحدة الانتاج فى اقتصاد اشتراكى . والواقع أن تدخل الدولة فى معظم الاحوال ، أن لم يكن كلها ، كان يتم عن طريق الانفاق من الميزانية العامة وعدم « مسك » حسابات خاصــة بالنشاط الانتاجى تسمح بتقييمه وتقدير عائده . وكانت القاعدة السائدة هى الاعتماد على الاساليب الادارية العادية ونظم حســابات الحكومة . وبذلك لم تتــرك هذه التجربة المحــدودة « كادرا » مدربا على ادارة المشروعات الحكومية الانتاجية ، ولم تخلف بصفة عامة الا آثارا سلبية .

الدولة تبدأ معركة التنمية (١٩٥٢ ــ ١٩٥٥) وكان لابد أن يتغير هذا الوضع بعد الثورة فالحكومة الثورية كانت تستهدف منذ البداية تنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى معيشة جماهير الشعب العامل . ولكن الاطار الامثل لتحقيق هذا الهدف على أفضل وجه لم تكن عناصره مكتملة منذ الوهلة الاولى . فقد كانت الحكومة الثورية تريد أن يشارك رأس المال الخاص المحلى والاجنبى فى عملية التنمية لتضمن لها وفرة الموارد واتساع الخبرة وسرعة المعدلات . وكان هذا الاعتبار يستدعى توفير ضمانات معينة لرأس المــال وبصفة خاصة الابتعاد عن التأميم .

ولكن الحــكومة كانت تدرك منذ البداية أنه لابد من حــد أدنى من

« الاصلاحات الهيكلية » لكى تدب الحياة فى الاقتصاد المصرى . ومن ثم كان من أول اجراءاتها اصدار قانون الاصلاح الزراعى الاول ، وهو اجراء كانت تمليه ضرورات التنمية بقدر ما كانت تلح بشأنه اعتبارات العدالة الاجتماعية . فالملكية العقارية شبه الاقطاعية عقبة فى سبيل التنمية تستوعب الجزء الاساسى من الفائض الاقتصادى القومى الذى يبدده كبار الملاك فى الاستهلاك . كما أنها كانت تجتذب رؤوس الاموال باستمرار نظرا للارتفاع المستمر فى الريع العقارى مما كان لا يترك نصيبا كبيرا للاستثمار فى الصناعة . وقد أثبتت الاحداث ان عملية الاستيلاء والتوزيع تستغرق زمنا طويلا نسبيا ، وأن على جهاز الاصلاح الزراعى أن يدير بنفسه المساحات المستولى عليها حتى يتم توزيعها ، ثم عليه أن يعاون الجمعيات التعاونية للمنتفعين . وهكذا نشأ عندنا لاول مرة قطاع عام فى الزراعة ، محدود النطاق ، ذو طابع مؤقت ، ولكنه قطاع عام على كل حال .

وفى الوقت ذاته رات الحكومة أن مشاركة رأس المال الخاص فى التنمية لا يمكن أن تعنى ترك هذه القضية الحيوية لتلقائية المستثمر الفرد ، بل أن على الدولة أن تدرس أهم مشروعات التنمية وأن تختار من بينها وتعمل على المبادرة بوضعها موضع التنفيذ . وعلى هذا الأساس انشىء فى أكتوبر ١٩٥٣ « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » الذى تولى دراسة أهم المشروعات الانمائية التى شهدت البلاد تنفيذها فى السنوات التالية . ولكن الدراسة والبحث والاعداد والتشجيع الحكومى لم تكن كافية ليقدم رأس المال الخاص على تمويل المشروعات الحيوية للتنمية . فالرأسماليون الاجانب أحجموا عن الاستثمار فى بلد يريد أخذ مصائره بيده ولا يعزل التنمية عن التحرر . والرأسماليون المحليون كانوا يفضلون الربح العاجل الكبير الناشىء عن أوضاع احتكارية أو حماية جمركية على الاستثمار فى مشروعات طويلة الاجل محدودة الربح . ولذلك اضطرت الدولة الى الاسهام فى رأس مال أهم المشروعات التى تقرر تنفيذها ، بل أسهمت بالجزء الاساسى فعن طريق مجلس الانتاج ساهمت الدولة فى رأس مال « الحديد والصلب » و « كيما » و « سيماف » . وعن طريق البنك الصناعى ساهمت فى عدد من الشركات الجديدة من أهمها « تنمية الصناعات الكيماوية » و « الخزف والصينى » كما ساهمت مباشرة فى « بنك الجمهورية » تدعيما للجانب المصرى من الجهاز المصرفى ثم فى « شركة التعمير والمساكن الشعبية » .

وكان الطابع السائد لتدخل الدولة هو « **الشركة المختلطة** » اى مساهمة الدولة مع القطاع الخاص . وبلغ من الحرص على مساهمة القطاع الخاص أن ضمنت الدولة فى عدد من المشروعات حدا أدنى من الارباح للمساهمين . وبديهى أن هذه الشركات المختلطة كانت تسير على نمط الشركات الرأسمالية العادية ، ولهذا لم تكن خلقا لنوع جديد من العلاقات الانتاجية . حقا أن غلبة مساهمة الدولة تسمح باعتبارها من القطاع العام ، ولكن ظروفها ما كانت لتسمح لها بتمايز جذرى .

ولكى تكتمل صورة القطاع العام فى هذه الفترة لابد من التنويه بالتوسع فى « المصانع الحربية » المملوكة بالكامل للدولة ، والتى كانت

مدرسة هامة للكادر الفنى كما اشتغلت فيما بعد بالانتاج المدنى . واهم ما خلفت هــذه الفترة هو تدريب عدد كبير نسـبيا من المصريين على المسئوليات الفنية والادارية العليا فى الانتاج ، وان كان هذا التدريب قد تم أساسا فى اطار يغلب عليه الفكر الرسمالى .

مرحلة التوجيه والتمصير والتصنيع (١٩٥٥ ــ ١٩٥٩) لم تشــهد الفترة الاولى من الحكم الثورى ــ رغم الاهتمام الملح بقضية التنمية ــ بروز دور محدد للقطاع العام ، وأن كانت قد ظهرت صوره الاولى فى شكل شركات مختلطة تساهم الدولة فيها بالنصيب الأكبر . وكان عام ١٩٥٥ عاما فاصلا فى التطور السياسى والاقتصادى للبلاد . ومن العسير فى هذا المقام أن نفصل الظواهر الاقتصادية فصلا تاما عن الظــواهر السياسية ، فقد كان للثانية دورها الواضح فى تحديد الاولى . لقد كانت سنوات ١٩٥٢ ــ ١٩٥٥ فترة تميزت بسعى الحكومة الدءوب لتحقيق التنمية بمشاركة من راس المال الاجنبى وراس المال المحلى استعجالا للنتائج كما سبق أن أوضحنا ، كما تميزت من جانب المصالح الاستعمارية بالترقب والحذر حتى تتبين مسار الثورة المصرية . أما الرأســمالية الكبيرة المحلية فقد سارت خلف العناصر الاحتكارية الكبيرة محاولة جنى اضخم الارباح فى اسرع وقت ومتلمسة اتجاهات الدول الغربية . وقــد بدأت الامور تتضح سياسيا لجميع الاطراف فى سنة ١٩٥٥ . ففى ذلك العام وقفت القاهرة وقفتها الشهيرة ضد حلف بغداد ، ولعبت دورها المشهور فى مؤتمر باندونج الذى انطلقت منه حركة تصفية الاســتعمار القديم ، واكدت استقلال مصر السياسى ورفضها للضــغوط بصــفقة الأسلحة التشيكية ، وجسدت موقفها القومى التحررى بتأييدها لثورة الجزائر . وكان لهذه التطورات السياسية الخطيرة اثرها المباشر على الاوضاع الاقتصادية . فراس المال الاجنبى الذى كان يقف مترددا لم يكن يملك الا الاعراض النهائى . ولكن تلك كانت خسارة وهمية ، اذ أن راس المال الاجنبى لم يكن قد تدفق على البلاد بعد ما منح من تسهيلات كما كان يتوهم بعض الاقتصاديين . ولكن المصــالح الاستعمارية كانت تجثم على اقتصاد البلاد وترتبط بعدد من كبار الرأسماليين المحليين . ومن ثم بدأ الضغط الاقتصادى الحقيقى من الداخل فى شكل مقــاومة مجهود التنمية بحجة خطر التضخم وكان التعبير الرسمى عن هذا الموقف هو امتناع البنك الاهلى ــ وهو آنذاك بنك مركزى تسيطر عليه المصالح الاجنبية ــ عن اقراض الحــكومة بالرغم من أن تلك من اهم وظــائف البنوك المركزية . ولم تخضع الحكومة الثورية لهذا الضغط فأصدرت فى ربيع عام ١٩٥٥ مجموعة من القوانين تؤكد عزمها على السير فى التنمية وازالة ما تصادفه من عقبات . فصدر قانون بالزام البنك الاهلى بأن يضع تحت تصرف الحكومة ما فى حوزته من عملات أجنبية . وعدل قانون الشركات تعديلات هامة كان من أبرزها خطر الجمع بين عضوية مجلس ادارة بنكين حتى تخف قبضة الجماعات المالية المسيطرة على الائتمان ، وتحديد عدد الشركات التى يمكن أن يجمع الفرد بين عضويتها وتحديد سن الستين لتقاعد أعضاء مجلس الادارة حتى يمكن تغذية مجالس الادارة بعناصر جديدة من الرأسمالية الوطنية المعادية للاستعمار وسيطرته . وأكدت الحكومة قدرتها السياسية على مواجهة غلاة الاحتكاريين بفرض

الحراسة على شركتى السكر والتقطير نظير الضرائب المتأخرة عليها ضاربة بذلك معقلا اساسيا للاحتكارى الكبير عبود الذى كان يعتبر رمزا لسيطرة راس المال على الحكم والذى لم تكن تجرؤ اى حكومة على المساس بمصالحه . واعيد تنظيم الشركتين فى شركة واحدة تملك الحكومة ٥٠٪ من راسمالها . وفى نفس العام تأسست « شركة مصر للتجارة الخارجية » و « الشركة العامة للتجارة الداخلية » بمساهمات من هيئات حكومية ومن بنك مصر الذى أظهر مجلس ادارته الجديد استعداده للتعاون مع الحكومة . وبهذا بدأت الدولة تدخل حقل التجارة الخارجية . وكانت حصيلة هذا العام الحافل ابراز حرص الدولة على توجيه التنمية وخروج عدد جديد من « الشركات المختلطة » الى الوجود ، ليس فى مجال مشروعات جديدة ، وانما فى مجالات مطروقة من رأس المال الخاص وبقصد توفير اداة توجيه وتدخل تستخدمها الدولة لتحقيق المصلحة العامة .

وفى ١٩٥٦ شهد الصدام مع المصالح الاستعمارية « تصاعدا » جديدا كما يقال بلغة اليوم . فما أن برزت الى عالم السياسة الدولية فكرة الحياد الايجابى كما أوضحها مؤتمر بريونى حتى بادرت الدول الغربية والبنك الدولى بسحب عرضها لتمويل السد العالى . وكان الرد التاريخى على ذلك هو أن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس . وهنا لجأ الاستعمار الى أعنف ما يملك وهو العدوان المسلح الذى باء بهزيمة نكراء . وما أن تم انسحاب القوات المعتدية حتى أعلنت الحكومة « قوانين التمصير » التى شملت البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد . فابتداء من تأميم شركة القناة بدأت الحكومة تحت شعار التمصير تحرير الاقتصاد القومى من سيطرة المصالح الاجنبية ، ذلك التحرير الذى أكتمل فيما بعد بتأميم المصالح البلجيكية ثم من خلال التأميمات الواسعة التى امتدت من اوائل ١٩٦٠ الى ربيع ١٩٦٤ حين امست شركة شل وآبار الزيوت .

وقد ارتبط التحرر الاقتصادى بتدعيم ضخم للقطاع العام . فقد رفضت الثورة أن تقدم المصالح الاستعمارية الممصرة هدية الى الرأسمالية المصرية الكبيرة . ومع صدور قوانين التمصير صدر قانون انشاء « **المؤسسة الاقتصادية** » التى أشترت من الحراسة العامة أهم المصالح البريطانية والفرنسية فى قطاعات البنوك والتأمين والتعدين والصناعة . كذلك نص قانون المؤسسة على أن تؤول اليها مساهمات الحكومة فى الشركات المختلطة القائمة عند انشائها (وكان عددها آنذاك ١٧ شركة ومؤسسة) . وهكذا ولد قطاع عام كبير يحتل مواقع استراتيجية فى الاقتصاد القومى ، له قيادة موحدة تستهدف التنمية وتولى عناية خاصة لاستغلال موارد الثروة الطبيعية (بدأت لاول مرة فى تاريخ البلاد العربية التنقيب عن البترول) والتصنيع وتقتحم مجال التجارة الخارجية واستصلاح الاراضى .

وكان التحرر الاقتصادى دفعة كبرى للتنمية ، فصدر برنامج التصنيع الاول ، وعقدت مصر مع الاتحاد السوفيتى قرض التصنيع الاول ، وانشئت الهيئة العامة « لبرنامج السنوات الخمس للتصنيع » وتوسعت المصانع الحربية فى الانتاج المدنى وتشكلت لها هيئة عامة تديرها على

اسس اقتصادية . وكان تتويج هذه المرحلة الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى على بناء السد العالى وانشاء الهيئة العامة للسد العالى .

واذا أردنا تلخيص ملامح القطاع العام فى هذه المرحلة يمكن أن نقول ان نطاقه اتسع بشكل لم يسبق له مثيل . وانه نما على حساب المصالح الاجنبية وفى اتجاه التصنيع والمشروعات الانتاجية الضخمة وأن تنظيمه كان يتجه نحو التمركز فى عدد محدود من الهيئات : المؤسسة الاقتصادية، المصانع الحربية ، هيئة السنوات الخمس ، ثم هيئة السد العالى . ولكن عددا كبيرا من شركاته كان لايزال ذا طابع مختلط . وقد كانت المؤسسة الاقتصادية تشرف على الجزء الاعظم منه . فاذا نظرنا الى شركات المؤسسة نجد أن الجديد منها كان ١٠٠٪ مملوكا للدولة ، ولكن اغلبها كانت تضم رؤوس أموال خاصة . ومن ثم كانت تبدو المؤسسة بالنسبة لتلك الشركات المختلطة بمثابة « شركة قابضة » توجه عن طريق السلطة المستمدة من حصتها فى رأس المال . ولهذا فانه اذا كانت السمة الاساسية للفترة كلها هى **التحرر** « التمصير » ، وهدفها الاساسى هو **التصنيع** ، فان الطابع البارز للسياسة الاقتصادية هو « **التوجيه** » . فالقطاع العام بحجمه ومواقعه الاقتصاديةيمكن أن يوجه النشاطالاقتصادى فى مجموعه، وقيادة القطاع العام توجه الشركات المختلطة التى تشرف عليها فى ظل القوانين السائدة للشركات المساهمة . حقا أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بانشاء المؤسسة الاقتصادية ينص على حقوق معينة لمجلس ادارتها ازاء اى شركة تساهم فيها بما لايقل عن ٢٥٪ من رأسمالها. ولكن المذكرة التفسيرية لذلك القانون توضح أن الامر لا يعدو أن يكون تقنينا لما يسير عليه العمل فى الشركات المساهمة ، اذ أن الاستقرار يثبت أنه يكفى فى العادة ان يملك مساهم او مجموعة من المساهمين ١٥ ٪ من رأسمال شركة معينة حتى يسيطروا عليها سيطرة كاملة تمكنهم من اختيار مجلس ادارتها بالكامل ، فى حين أن قانون المؤسسة الاقتصادية نص على أن يكون لها من الممثلين فى مجلس ادارة الشركة بنسبة مالها من نصيب فى راس المال . ولم يكن من المتصور أن يكون الامر على خلاف ذلك فرغم نمو القطاع العام وتدعيم مواقعه فان الاقتصاد المصرى ظل فى مجموعه اقتصادا رأسماليا تحكمه قوانين وأساليب الرأسمالية التى لا يحد منها الا تدخل الدولة لتوجيه التنمية أو سعيا وراء تحقيق العدالة الاجتماعية .

ومع ذلك فقد كان لتجربة المؤسسة الاقتصادية ابعد الاثر فى تنظيمات القطاع العام اللاحقة . فكل نظام المؤسسات العامة نسج على منوالها والتعديل أو التغيير أو التطوير كان بالنسبة لتنظيمها . وربما كان السبب فى ذلك هو النجاح الكبير الذى احرزته المؤسسة الاقتصادية . ولكن التغيير الجذرى فى هيكل الاقتصاد المصرى الذى شهدته الفترة التالية بغرض اعادة النظر فى النظم والاساليب التى نجحت فى ظروف محددة سابقة لذلك التغيير .

مرحلة التخطيط والتاميم والتحول الاشتراكى (١٩٦٠ ــ ١٩٦٤) .

واذا كان التصنيع هو العمود الفقرى للتنمية فان التخطيط الشامل هو أداتها الرئيسية . ومنذ ١٩٥٥ بدأت الدولة فى انشاء اجهزة التخطيط ،

وبالذات « لجنة التخطيط القومى » ثم تلا ذلك انشاء منصب وزير دولة للتخطيط . واخذت هذه الاجهزة فى اجراء الابحاث والدراسات والاعداد للتخطيط الشامل . وفى سنة ١٩٥٩ بدا انه من الضرورى والممكن البدء فيه . وفى اغسطس ١٩٦٠ صدر قرار جمهورى باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٩/١٩٦٠ — ١٩٦٤/١٩٦٥ كمرحلة أولى من خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومى عن طريق تنمية متناسبة فى جميع القطاعات مع عناية خاصة بالتصنيع ولكن ما كادت الخطة الخمسية الاولى تأخذ طريقها الى التنفيذ حتى اتضحت بعض الامور الهامة التى استخلصت منها القيادة الثورية أنه لا يمكن تحقيق اهداف التنمية بدون تغيير عميق فى هيكل الاقتصاد المصرى وفى العلاقات الاجتماعية السائدة فيه . فقد أفسحت الخطة الخمسية الاولى فى الاصل مكانا رحيبا للقطاع الخاص وعولت عليه فى تنفيذ جزء هام من مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة قليلة الربح المباشر (السد العالى ، استصلاح الاراضى ، التعدين والبترول ... الخ) والحجم الذى يمكنه من أن يلعب دوره فى توجيه اقتصاد قومى عماده القطاع الخاص . ولكن الراسمالية الكبيرة أحجمت عن تنفيذ ما ورد بالخطة وأخذت منها موقفا سلبيا وعملت على حجب مواردها الضخمة عن تمويل التنمية . بل انه يمكن ان نقول أن موقف الرأسمالية الكبيرة من التنمية قد زاد سوءا عما قبل . فاجراءات التمصير ونمو القطاع العام حملت أجزاء منها على اهمال التجديدات العادية ناهيك عن التوسع وتمويل المشروعات الجديدة كما أن يأس أجزاء اخرى من أن تنجح فى أن « تشترى » من القطاع العام المشروعات الناجحة حد من آمالها فى التوسع . وبعبارة أخرى يمكن ان نقول أن العناصر غير المصرية الاصيلة أو المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصالح الاجنبية أخذت بالفعل بسبيل تصفية أعمالها وتهريب رؤوس أموالها . أما الراسمالية الوطنية الكبيرة فهى لم تكن تقبل وجود القطاع العام الا كضرورة لتنفيذ المشروعات الهامة التى لا تدر ربحا عاجلا ولا وفيرا على أن ترثه فى السيطرة على كل مشروع ناجح . فلما بدا واضحا اصرار الحكومة على بقاء القطاع العام وتدعيمه كأداة للتوجيه وحرصها على أن تخطط للتنمية ولا تتركها لتلقائية حافز الربح اتخذت هذه الفئة موقفا سلبيا . بل انها وجهت جهودها للاستفادة من مجهود التنمية الضخم لتحقيق ثروات طائلة فى اقصر وقت عن طريق استنزاف رؤوس الاموال من القطاع العام بعدة طرق من أهمها عمليات الاستيراد وعقود التوريد وأعمال المقاولات . ومن المعلوم أن جوهر التخطيط هو حصر الموارد المالية وضمان استخدامها وفقا لخطة تحقق من ذلك الاستخدام افضل النتائج . ولذلك فان التخطيط يقتضى عمليا تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد تحت يد الدولة . ولكن الرأسمالية الكبيرة كانت ، على العكس ، تعمل على سحب الاموال من القطاع العام . ومن الناحية الاجتماعية اتضح أنه لو تركت الامور على ما هى عليه لادى تنفيذ الخطة — على فرض اكمال تنفيذها رغم موقف الرأسمالية الكبيرة — الى تفاقم الفروق بين الطبقات بانخفاض نصيب العمل من الدخل القومى من ٤٤ر٤٪ الى ٤٢ر٣٪ .

لكل ذلك بدأت الدولة منذ مستهل ١٩٦٠ بعض اجراءات التأميم كان

أبرزها تأميم بنك مصر . وخلال السنوات الاربع التالية شـــهدت البلاد اجراءات تأميم واسعة كان أهمها اجراءات يوليـــة ١٩٦١ الشهيرة ثم اجراءات أغسطس ١٩٦٣ واجراءات مارس ١٩٦٤ . كما أن النظام الذى وضع فى مارس ١٩٦٤ لتصفية الحراسات نقل الى القطاع العام عددا كبيرا من المشروعات . وهذا التدرج فى التأميم كانت تحكمه من ناحيـــة أولى أن التأميم لم يسبق مطلقا الضرورات التى أملته . كما كانت تحكمه من ناحية أخرى الرغبة فى تحقيق انتقال تلك المئات من المشروعات من الملكية الرأسمالية الى الملكية العامة دون أن يتعطل الانتاج أو تنخفض الانتاجية بشكل ملحوظ أو يهتز الاقتصاد القومى فى مجموعه .

ومهما يكن من أمر فان حصيلة هذه الاجراءات الواسعة كانت التغيير الجذرى فى هيكل الاقتصاد القومى . فقد أصبح قطاع المـــال بأكمله ملكا للدولة . وتكاد التجارة الخارجية بشقيها أن تكون كاملة بيد الدولة . والصناعات الاستخراجية والمعدنية والهندسية بقبضة الدولة . ويقـــدر بصفة عامة نصيب القطاع العام من الانتاج الصناعى بحوالى ٨٥٪ . كما بدأت الدولة تلعب دورا أساسيا فى تجارة المحصولات الزراعيـــة وفى التجارة الداخلية فضلا عن سيطرتها على قطاع النقل بأنواعه . كل هذا بالاضافة الى المشروعات الكبرى التى تتولاها الدولة من الاصل (قنـــاة السويس ، السد العالى ، استصلاح الاراضى ... الخ) .

وجاء « ميثاق العمل الوطنى » فى ١٩٦٢ محددا للاطار الفكرى لهـــذه التغيرات بأن أوضح حتمية الحل الاشتراكى وبين أن التطبيق الاشتراكى فى مصر يقوم على أساس سيطرة الشعب على وسائل الانتاج . لقـــد تبدلت صورة الاقتصاد المصرى من اقتصاد رأسمالى تحاول الدولة توجيهه عن طريق قطاع عام ، الى اقتصاد عماده القطاع العام الذى يلعب الدور القيادى ازاء القطاع الخاص والقطاع التعاونى .

ولكن هل تغير تنظيم القطاع العام وفقا لهذا التغير ؟ لقد اتجهت الجهود التنظيمية فى البداية نحو تعميم تجربة المؤسسة الاقتصادية عن طريق انشاء مؤسستين مماثلتين « مؤسسة النصر » و « مؤسسة مصر » . ثم رؤى العدول عن هذا التقسيم الى تقسيم نوعى للشركات على مؤسسات وفقا لجدول تصنيف الصناعات المعمول به فى هيئات الامم المتحدة . وهكذا حل محل المؤسسات الثلاث الكبرى أكثر من ثلاثين مؤسسة نوعية . ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد . بل لقد تكونت مؤســـسات جديدة دون أن تدعو لانشائها ضرورة الجمع بين عدد من الشركات القائمة . وقـــد لجأت بعض المؤسسات الجديدة الى انشاء شركات فى حين مارس البعض الآخر الاعمال الانتاجية مباشرة شأنه شأن أى شركة فى القطاع العام . وهكذا أخذت المؤسسة العامة تبد وكمستوى ادارى يعلو الشركات وتحكم وجوده اعتبارات ادارية من هيبة المنصب أو أهمية المرتب أكثر مما تحكمـــه الاعتبارات الانتاجية . وفى ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٦٠ بشأن المؤسسات العامة يعرف المؤسسة العامة بأنها « تمارس نشاطا صناعيا أو تجـــاريا أو زراعيا أو تعاونيا » ... وأن لها « ميزانية على نمط الميزانيات التجارية »

وواضح أن هذا التعريف ينطبق تماما على أى شركة فى القطاع العام ولا يحتوى على أى وسيلة للتمييز بين دور الشركة ودور المؤسسة . واذا رجعنا الى المذكرة التفسيرية للقانون بغية المزيد من الوضوح نجدها تقول أن « المؤسسات العامة فى الغالب مرافق اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا فى النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها ... » فمعيار التحديد هو أن النشاط كان أصلا فى القطاع الخاص ، كأن تدخل الدولة اجراء استثنائى وغريب على طبيعة الامور التى تجعل هذا النشاط من اختصاص القطاع الرأسمالى ... ! ويبدو أن الذى حكم هذا التعريف هو الرغبة فى التمييز بين المؤسسة العامة والهيئة العامة بعد أن اتخذت مصالح حكومية متعددة شكل الهيئة ذات الشخصية القانونية المستقلة . فالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى نفس الوقت يعرف الهيئة العامة بأنها تنشأ « لادارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة » وأن لها « ميزانية خاصة ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التى تحكمها » . ونجد هنا أن الفرق بين حسابات الحكومة والمحاسبة التجارية هو المعيار الشكلى الاساسى فى التفرقة . ومهما يكن من أمر فقد ترتب على قانون المؤسسات أن الوزارات التى قررت القيام ببعض الانشطة الانتاجية أنشأت لها مؤسسات عامة لتميزها عن الهيئات العامة التابعة لها . ومثال ذلك « المؤسسة العامة للحوم » و « المؤسسة العامة للدواجن » .

واذا أردنا أن نلخص هذا العرض التاريخى لتجربة القطاع العام فى مصر يمكن أن نقول أنه :

١ ــ نشأ من خلال الجهد المبذول من أجل التنمية وضرورة تصدى الدولة للمشروعات التى يحجم عنها الرأسماليون .

٢ ــ تدعم بشكل أساسى خلال معركة التحرر الاقتصادى وأخذ يلعب دورة كأداة للتوجيه فى اقتصاد تحكمه الاوضاع الرأسمالية .

٣ ــ تحول الى قاعدة للاقتصاد القومى كضرورة أملاها التخطيط الشامل للتنمية وكثمرة لتبنى الحل الاشتراكى .

٤ ــ تركت كل مرحلة من مراحل تطوره آثارا فكرية وتنظيمية تجعل من الحيوى طرح كل القضية التنظيمية فى اطاره الجديد وعلى هدى من دوره فى بناء الاشتراكية .

ثانيا : النظام الاشتراكى والقوانين الاقتصادية الموضوعية

خلاف فى الطبيعة : أن محصلة التطور التاريخى للتجربة المصرية هى أن القطاع العام قد أصبح له فى الاقتصاد المصرى الغلبة والسيطرة والقيادة . فمن الناحية الكمية المطلقة نجد له الغلبة فى قطاعات المال والتجارة الخارجية والصناعة ، كما أن له دورا هاما ــ من حيث رقم الاعمال ــ فى التجارة الداخلية ، كما أنه يخطو خطوات هامة فى الزراعة .

ومن ناحية الوزن النوعى ، نجد أن لوحداته السيطرة حتى على القطاعات التى ليس له فيها الغلبة الكمية عن طريق وحداته الائتمانية والتجارية والصناعية . وهذا واضح فى الزراعة التى تعتمد من حيث التمويل ومن حيث مستلزماتها الصناعية (الاسمدة والمبيدات) ومن حيث التسويق ، على أجهزة القطاع العام . ومن الناحية الفكرية يقرر الميثاق بوضوح بعد أن نص على وجود قطاع تعاونى وآخر خاص غير مستغل أن القيادة فى الاقتصاد القومى للقطاع العام . **وهذا الوضع يلزمنا ، ضرورة ، حين نبحث المشكلة التنظيمية فى القطاع العام أن نهتدى بالنموذج النظرى للاقتصاد الاشتراكى** . فالامر بعكس ما يتوهم البعض ، ليس مجرد مشكلة قانونية تنحصر فى احلال ملكية الدولة محل ملكية الافراد . وليس صحيحا ما يذهبون اليه من أنه من الناحية الاقتصادية الخالصة لا فرق فى الجوهر بين « المشروع العام » والمشروع الخاص . ووجود القطاع العام فى الدول الرأسمالية ، بل واتساع نطاقه نسبيا فى بعضها ، لا ينفى ان ثمة خلافا فى الطبيعة بين القطاع العام فى النظام الرأسمالى والقطاع العام فى النظام الاشتراكى ، وهو خلاف ينبع من التناقض الاصيل بين طبيعة النظامين .

ففى المستوى النظرى العام نجد أن أساس النظام الرأسمالى محكوم بمبدأ الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج . ونحن نفضل تعبير الملكية الرأسمالية على تعبير الملكية الفردية أو الخاصة . فقد مضى عهد طويل على العصر الذى كانت السمة المميزة فيه للنظام الرأسمالى « المشروع الفردى » ، الذى يملكه فرد واحد أو أسرة واحدة . وأصبح الطابع المميز الآن هو ملكية جماعة محدودة العدد من الرأسماليين لمشروعات ضخمة . ولم يكن ذلك ثمرة تطور اجتماعى او فكرى نحو ما يسمى فى أمريكا « الرأسمالية الشعبية » . ولكنه كان نتاج التطور التكنولوجى والاقتصادى الذى جعل الانتاج الحديث يتم فى اطار وحدات ضخمة تحتاج فى انشائها وتسييرها لرؤوس أموال طائلة . وفى ضوء هذا الفهم يمكن أن ندرك الطبيعة الحقيقية لظاهرتين كثيرا ما يتشدق بها المدافعون عن الاستغلال الرأسمالى : ظاهرة كثرة عدد المساهمين محدودى الثروة فى الشركات الكبرى ، وظاهرة انفصال الملكية عن الادارة أو ما أسماه جيمس بيرنهام « ثورة المديرين ». فاستقراء واقع الحياة الفعلية للشركات المساهمة يبين أن المساهم العادى الذى يملك بضع عشرات من الأسهم أو حتى بضع مئات فى شركة مثل « شل » أو « جنرال موتورز » أو حتى فى شركة المحلة عندنا قبل التأميم لم يكن له أى دور فعلى فى تسيير أمور الشركة . حقا أن المساهمين ، من الناحية القانونية ، شركاء فى ملكية الشركة . ولكن ملكية كل منهم تتحدد بعدد الاسهم . والغالبية العظمى للمساهمين تدرك ان صوت المساهم العادى لن يؤثر فى الجمعية العمومية فضلا عن عجزه عن فهم أرقام الميزانية وتحليلها وتقويم تقرير مجلس الادارة . ولذلك فان الاغلبية لا تحضر الجمعية العمومية ولا يعنى المساهم العادى من شئون الشركة الا بمقدار الربح الذى يتقرر توزيعه . ولهذا فان اى مجموعة من الرأسماليين تملك ما يمثل حوالى ١٥٪ من رأس مال الشركة يمكنها أن تضمن الاغلبية فى الجمعية العمومية وعند اللزوم يمكن أن

تستكمل الاغلبية عن طريق الحصول على توكيلات من المساهمين المتفرقين لاعضاء مجلس الادارة . وبفضل هذه الاغلبية تستطيع الاقلية أن تشكل مجلس الادارة كاملا كما تريد وتسيطر على مصائر الشركة . والفرق الوحيد بين المساهم وبين حامل السند ينحصر فى انه يحصل على عائد متغير فى حين يحصل الاخير على عائد ثابت . ولكن قوانين الاقتصاد الراسمالى ونشاط البورصة تؤدى حتى الى القضاء عمليا على هذا الفرق . فالشركات الكبرى تعمل فى العادة على تفادى التقلبات الحادة فى الارباح الموزعة بحيث تتفادى التقلبات الحادة فى أسعار أسهمها لتكتسب صفة « أوراق رب الاسرة الصالح » التى ينوه بها رجال القانون فى فرنسا . وأى ارتفاع كبير فى الربح الموزع على سهم معين يؤدى الى ارتفاع سعره فى البورصة بحيث تصبح نسبة الربح الى سعر السهم فى السوق قريبة من سعر الفائدة السائد . وبصفة عامة تكون نسبة الارباح والفوائد الفعلية الموزعة على الاسهم والسندات الى أسعارها فى السوق معبرة فى نهاية الامر عن سعر فائدة واحد يسود السوق المالية المعنية فى فترة معينة ولا تبتعد عنه كثيرا الا الاوراق المالية القليلة التى لا تتمتع بالثقة الكاملة من جانب المتعاملين . وهكذا يختفى الفرق المادى بين حامل السهم وحامل السند . أما ظاهرة انفصال الادارة عن الملكية فى الشركات الكبرى فليس مرجعها ان « المديرين » قد قاموا بثورة ضد الراسماليين وغلبوهم على أمرهم وانتزعوا منهم مراكز القيادة . وانما مرجعها ببساطة هو أن ادارة المشروعات الضخمة بما تستلزمه من دراية خاصة أصبحت مهنة متميزة يحترفها البعض . ولذلك أخذت الجماعات الرأسمالية تشترى خدمات المديرين المحترفين كما كانت ولا زالت تشترى خدمات المهندسين والمحاسبين ورجال العلاقات العامة ... الخ . « فالاقتصاد الحر » و « المشروع الخاص » و « المبادرة الفردية » كلمات براقة تخفى واقع سيطرة الجماعات الرأسمالية على وسائل الانتاج . **ولا يغير من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى هذه وجود قطاع عام** . ويكفى للاقناع بهذه الحقيقة استقراء ظروف نشأة القطاع العام فى الدول الرأسمالية ، ونطاق ذلك القطاع . وأسلوب ادارته وطبيعة الدولة التى تملكه .

فاستقراء **ظروف نشأة القطاع العام فى الدول الرأسمالية الكبرى** يظهر أنه تكون تاريخيا فى فترات تتميز بأحد أمرين : اما أزمة اقتصادية طاحنة ، واما أزمة سياسية حادة . فالكساد الأعظم (١٩٢٩ ــ ١٩٣٤) كان سببا فى نشأة عدد ضخم من المشروعات المملوكة للحكومة ولو جزئيا . ففى ظل النازية اشترت الحكومة الالمانية عددا كبيرا من المصانع المفلسة أو التى هددتها الازمة بالافلاس ، كما عمدت الى التوسع فى الصناعات الحربية لاستيعاب البطالة والاعداد للعدوان . وفى ايطاليا الفاشية أنشأ موسولينى مؤسسة « اعادة التعمير الصناعى » (ايرى) لتشترى المشروعات المتعثرة أو المفلسة وتعمل على تنشيطها حتى اذا ما ازدهرت أمكن أن تبيع كل أسهمها أو بعضها للقطاع الخاص . وفى الولايات المتحدة كان ضمن برنامج روزفلت قيام الحكومة الاتحادية ببعض المشروعات الضخمة بقصد استيعاب البطالة . وقد قدم الاقتصادى الانجليزى الكبير

لورد كينز فى كتابه الشهير « النظرية العامة » الاساس النظرى لهذه السياسة حين أكد ــ على خلاف الفكر الاقتصادى الاكاديمى السائد حتى منتصف الثلاثينيات من هذا القرن ــ أن العمالة الكاملة لا تتحقق تلقائيا بمجرد اطلاق الحرية الاقتصادية للافراد ، ومن ثم فلابد أن تتدخل الدولة فى فترات الكساد لتسد الفراغ الذى تركه الرأسماليون وتنفق على انشاء مشروعات عامة تزيد من حجم العمالة وتكون بمثابة عملية « حقن » للاقتصاد القومى بدم جديد . ولكن كينز كان يفضل أن توجه الدولة استثماراتها الى تلك المشروعات التى لا يترتب عليها زيادة مباشرة فى السلع المعروضة فى الأسواق حتى لا يزيد الانتاج بنفس القدر الذى تزيد به الدخول . ولهذا فهو ينصح بالاستثمار فى مشروعات الطرق والمبانى العامة ... ويمكن أن نضيف اليها الانتاج الحربى ومشروعات غزو الفضاء . ومهما يكن من أمر فان تدخل الدولة فى جميع هذه الاحوال يخدم، تحت شعارات قومية ، مصالح الرأسماليين عن طريق انقاذهم من الافلاس وشراء مشروعاتهم المنهارة بأموال الشعب . أما الازمات السياسية فتعنى بها تلك الفترات التى يشتد فيها الصراع الطبقى وتنجح الطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى فرض شعار التأميم بسبب ما تعانيه الطبقة الرأسمالية الكبيرة من ضعف أثر أزمات اقتصادية أو أثر خيانة بعض أقطابها (كتعاون بعض كبار الرأسماليين فى فرنسا مع المحتل الالمانى) . ويمكن أن نسوق مثلا لذلك : التأميمات التى تلت الحرب العالمية الثانية فى كل من فرنسا وانجلترا . وقد اتجهت تلك التأميمات نحو مراكز القوى المالية (البنوك وشركات التأمين على الحياة) والقوى المحركة (الفحم والكهرباء) وبعض الصناعات الاساسية (كالصلب) ثم المرافق العامة (السكك الحديدية والنقل المشترك داخل المدن) . وكان تكتيك الرأسمالية الكبيرة فى هذه المعركة مزدوجا : مقاومة التأميم للحد من نطاقه ، ثم ضمان أن تبقى المشروعات المؤممة فى خدمة الاحتكارات عن طريق ادارتها وأسلوب انتاجها . وهكذا نرى أنه حتى فى الحالات التى ترجع فيها نشأة القطاع العام الى مبادرة شعبية تنجح الاحتكارات فى تسيير المشروعات المؤممة لصالحها وتبقى هى المستفيد الاول من التأميم . فتأميم البنوك الكبرى فى فرنسا كان يهدف عند دعاته الى تحطيم « حائط النقود » الذى كان يصد كل مبادرة ديمقراطية من جانب البرلمان أو الحكومة (التى يمكن أن تضم أحزابا شعبية) كما كان يئد تطلعات الرأسمالية الوسطى والصغيرة بحرمانها من الائتمان الملائم . وكان « تحطيم حائط النقود » يقتضى أن تتغير سياسة البنوك جذريا لتوفر الاموال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتيسر تمويل الاجراءات ذات الطابع الاجتماعى التى يمكن أن تتخذها الحكومة . ولكن البنوك المؤممة استمرت تحابى الاحتكارات وتخصها بالجزء الاكبر من مواردها بحجة اتباع القواعد المصرفية السليمة التى تقضى بأن يتناسب حجم الائتمان مع درجة ملاءة المقترض . وتأميم مصادر القوة المحركة أدى الى أن تتحمل الدولة (أى مجموع المواطنين دافعى الضرائب المباشرة وغير المباشرة) استثمارات ضخمة لتوفير الطاقة اللازمة للتوسع الصناعى ، ثم تبيع تلك الطاقة الى الاحتكارات الكبرى بأبخس الاثمان بحجة المعاونة على تخفيض تكاليف الانتاج لمواجهة المنافسة الاجنبية ... ويمكن أن نعدد الامثلة . ومن أهم ما يميز نشأة القطاع

العام فى ظل الرأسمالية أنه لا ينشأ عادة عن طريق التأميم ، وأنه كثيرا ما يتخذ شكل الشركات المختلطة ، وأنه حين ينشأ عن طريق التأميم يكون **التأميم عادة بتعويض كبير** . فالرأسمالية أيا كانت الظروف لا تقبل مبدأ نزع الملكية بدون تعويض ، لان فى ذلك الغاء لجوهر الملكية الرأسمالية ذاته . أما نزع الملكية بتعويض فهو نقل لمحل الملكية — بالتعبير القانونى — من شىء (مصنع مثلا) الى شىء آخر (كمية من النقود ، سندات . . . الخ) بل أن التعويض كثيرا ما يفوق القيمة الفعلية للمنشآت المؤممة . وهو على أية حال انقاذ لرأس المال من الضياع الكامل أو الجزئى . فاذا انتقلنا الى **نطاق القطاع العام فى ظل الرأسمالية** نجد أنه بالضرورة نطاق ضيق ومحدود . أنه استثناء أملته الضرورات التى أشرنا اليها ويجب أن يظل محدودا بحدود تلك الضرورات . وبالتالى فان المشروعات التى تسيطر عليها الدولة لا تمثل الا جزءا بسيطا من الناتج القومى ولا تستخدم الا نسبة محدودة من القوى العاملة . وينحصر نطاق القطاع العام النوعى فى المرافق العامة (والبنك المركزى أحدها) والصناعات التى تعمل فى ظروف تجعلها لا تدر ربحا محترما (كمناجم الفحم فى انجلترا) أو التى لا يمكن تطويرها الا باستثمارات ضخمة لا ينتظر أن تغل عائدا كثيرا (الكهرباء فى فرنسا) . وينحصر نطاقه اجتماعيا بانتشار ظاهرة الشركات المختلطة وعدم انفراد الدولة بالملكية فى جميع الاحوال . كما ينحصر نطاقه زمنيا باعادة بيع الاسهم للرأسماليين (كما حدث فى ايطاليا بالنسبة لشركات مؤسسة «ايرى») . ومهما يكن من أمر فانه حين يولد قطاع عام فى اقتصاد قومى معين لابد أن ينشب بينه وبين القطاع الخاص صراع حول مصادر التمويل وحجم الانتاج وطرق البيع ومدى السيطرة على الاسواق . وفى الدول الرأسمالية يكون هذا الصراع محسوما سلفا لصالح القطاع الخاص ، فلا يبقى للقطاع العام الا أن يتقبل وضع التبعية وأن يقبع فى المحل الذى يسمح له بالحركة فى الحدود التى تلائم مصالح الفئات الرأسمالية الاقوى نفوذا فى وقت معين . وينعكس هذا الوضع على **أسلوب ادارة القطاع العام** . وباستقراء أشكال الادارة فى شركات القطاع العام فى الدول الرأسمالية الكبرى نجد أن الاتجاه الغالب هو أن تعين الحكومة مجالس ادارة من « رجال الاعمال » باعتبارهم من أهل الخبرة وتضيف اليهم عادة بعض رجال السياسة من أنصارها . وواضح أن أولئك وهؤلاء عناصر رأسمالية مرتبطة بالاحتكارات الكبرى مشبعة بفكرها حريصة على مصالحها . وفى بعض البلدان نجحت الحركة الشعبية عند التأميم فى النص على تمثيل العاملين فى مجلس الادارة . وفى المشروعات المشتغلة بالمرافق العامة ورد النص على تمثيل المستهلكين . ولكن تعيين ممثلى العاملين والمستهلكين يكون فى جميع الاحوال بقرار من الحكومة وليس بالانتخاب . وأقصى ما ذهبت اليه القوانين فى بلد مثل فرنسا هو أن تستطلع الحكومة قبل تعيين ممثلى العمال رأى النقابات . كذلك يجرى العمل على التوسع فى مفهوم المستهلكين بحيث تشمل عناصر رأسمالية كبيرة . فكبار الاحتكاريين يعدون بين المستهلكين بالنسبة لخدمات السكك الحديدية لانها تنقل انتاج مصانعهم . وهكذا تكون أغلبية مجالس الادارة دائما بيد ممثلى الحكومة والعناصر الاحتكارية بين ممثلى المستهلكين ، والاقلية التى تمثل العاملين تختار عادة من العناصر غير الثورية التى يمكن

أن تسير فى ركاب الرأسمالية الكبيرة . وهكذا لا يؤدى التأميم بأى حال من الاحوال الى خروج الشركة المؤممة عن الادارة الاحتكارية . وينتهى التأميم عادة بأن تصبح الدولة « صاحب عمل » يتصرف كباقى أصحاب الاعمال الاحتكاريين ، بل ربما يكون اعتى منهم اذ أن الدولة تملك من وسائل القهر المباشر ما لا يملكه أى صاحب عمل . ويخلص من كل ذلك أن وجود القطاع العام داخل نظام رأسمالى لا يغير بالفعل من علاقات الانتاج . فالشركة المؤممة مشروع رأسمالى مستغل كباقى المشروعات ، عمالها يخضعون لعقود العمل الجماعية السائدة فى الصناعة التى تشتغل بها ولا يحصلون على أية مزايا خاصة . وهى تعمل فى الاصل بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن ، ولا يحد من ذلك الا حرص كبار الرأسماليين الذين يشترون انتاجها على الحصول عليه بسعر منخفض . فاذا كانت السكك الحديدية فى فرنسا تحقق خسارة فمرجع ذلك الانخفاض الشديد لتعريفة نقل البضائع التى لا يعوضها ارتفاع تعريفة نقل الاشخاص . والتحليل الاقتصادى لانخفاض ربح بعض الشركات المؤممة يثبت أنها لا تتخلى عن مبدأ تحقيق أكبر ربح ، ولا تخفف من الاستغلال الرأسمالى عن طريق زيادة أجور العمال ، ولكنها تنقل الى الشركات الاحتكارية جزءا كبيرا من القيمة المتحققة من استغلال العمال فى شكل تخفيض ثمن البيع لها . ومرد كل تلك السمات التى تميز القطاع العام حين يوجد فى نظام رأسمالى هو طبيعة الدولة التى تملك القطاع العام . فالدولة لا يمكن أن تكون جهازا محايدا فوق الطبقات تحكم بينها بالعدل . وأولئك الذين رفضوا طويلا التسليم بالمضمون الطبقى للدولة يتحدثون اليوم فى علم السياسة عن « جماعات الضغط » ودورها فى تشكيل الحياة الفعلية لاجهزة الدولة بغض النظر عن الاوضاع الدستورية والقانونية . والميثاق يوضح عندنا المفهوم الطبقى للدولة حين يتكلم عن اسقاط سلطة تحالف الاستعمار والاقطاع والرأسمالية الكبيرة المستغلة واقامة سلطة تحالف قوى الشعب العاملة . فالدولة دائما جهاز يخدم فى الاساس الطبقة أو الطبقات المسيطرة اقتصاديا فى المجتمع . وفى البلدان الرأسمالية التى تهيمن عليها الاحتكارات الكبرى تكون السلطة بيد الرأسمالية الاحتكارية ولا تنحصر سيطرة الاحتكارات على الدولة فى استخدامها لها كجهاز قهر ضد الطبقات الشعبية وانما تمثل كذلك فى حصولها على النصيب الاكبر من الخدمات التى تؤديها الدولة ومن الانفاق العام . واحدى صور ذلك تلك المزايا التى تحصل عليها الاحتكارات من القطاع العام . ويمكن أن نضيف اليها المكاسب الهائلة التى تحققها الاحتكارات من نفقات التسليح ، واستخدام الاحتكارات لاجهزة الدولة التى تعمل فى حقول « التخطيط » والائتمان والابحاث فى تحديد برامج توسعها وتطوير انتاجها وزيادة أرباحها . لكل ذلك أطلق الاقتصاديون الاشتراكيون على القطاع العام فى ظل هذه الاوضاع اسم « رأسمالية الدولة الاحتكارية » تمييزا له عن ملكية الدولة فى ظل الاشتراكية . كما يبدو من الناحية الاخرى مفهوما تماما ألا يرى الاقتصاديون فى البلاد الرأسمالية فى وجود القطاع العام الا مجرد تغيير قانونى فى الملكية لاتترتب عليه آثار اقتصادية تذكر . ولقد كان أهم سؤال وجه الى الاستاذ فرانسوا بيرو ــ الاقتصادى الفرنسى الكبير المعروف بموقفه غير الاشتراكى ــ هو هل للقطاع العام فى مصر دور متميز أم أنه جزء لا يتجزأ

من الاقتصاد الرأسمالى كما هى الحال فى فرنسا ؟ ولذلك فليس ثمة مايبرر ما يذهب اليه بعض الاقتصاديين المصريين من ترديد القول بأنه لا فرق بين المشروع العام والمشروع الخاص ومن تمييع بالتالى للحدود الفاصلة بين الرأسمالية والاشتراكية . وليس ثمة ما يبرر اطلاقا أن نتلمس فى القطاع العام الرأسمالى الحلول التنظيمية لقطاعنا العام ، دعامة التحول الاشتراكى .

فاذا انتقلنا الى النموذج النظرى للاقتصاد الاشتراكى ، وجدنا صورة جد مختلفة . واذا أردنا تعريفا بسيطا للاشتراكية كنظام متناقض مع الرأسمالية تناقضا أصيلا لامكن أن نقول أن الاشتراكية هى النظام الاقتصادى الذى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . والاشتراكية بهذا المعنى وليدة التطور الاقتصادى ذاته قبل أن تكون ثمرة للفكر البشرى المناضل . فقد أحدثت الرأسمالية ثورة كبرى فى أساليب الانتاج تفضى بالضرورة الى الاشتراكية . فقبل الرأسمالية كان الشكل السائد فى الانتاج هو الانتاج الصغير . فى الزراعة انتاج الفلاح الذى يعمل هو وأسرته لاشباع حاجاته ولدفع فائض يعيش منه سادة الاقطاع وفى الصناعة انتاج الصانع الحرفى الذى يصنع بيديه وبمعاونة « صبيانه » سلعة كاملة . وكانت الملكية الفردية فى هذا الاطار واضحة ومفهومة . فوسائل الانتاج — فيما عدا الارض (١) — بسيطة ومحدودة القيمة من السهل أن يحصل عليها معظم الناس ، والمنتجات من عمل أفراد معينين يمتلكونها لأنهم أنتجوها ، أى ملكية تستند الى العمل . أما فى ظل الرأسمالية فقد ظهرت الآلات ونشأت المصانع الضخمة التى تضم آلاف العمال يقوم كل منهم — وفقا لمبدأ تقسيم العمل — بجزء محدود جدا من مئات العمليات اللازمة لانتاج السلعة الواحدة . وبذلك لم يعد فى وسع أى عامل أن يزعم أنه صنع السلعة كلها . لقد تحول الانتاج الى عملية جماعية يشارك فيها الالوف ، والنتيجة المنطقية لهذا الانتاج الجماعى أن تكون المنتجات ملكا لمجموع المنتجين ، أى جماعية . ومن ناحية أخرى أصبح الامن يملك هذا الانتاج الكبير الذى يعتمد على وسائل انتاج ضخمة مرتفعة القيمة لايمكن أن يحصل عليها رأس مال طائلا . وأدت منافسة وحدات الانتاج الكبرى الى خراب صغار المنتجين وتحولهم الى عمال وأصبح انقسام المجتمع الى ملاك وغير ملاك انقساما حادا واضح المعالم ، وغدا فى حكم المستحيل أن ينتقل العامل الى صفوف الرأسماليين . واستخدم الرأسماليون ملكيتهم لوسائل الانتاج فى فرض أبشع صنوف الاستغلال على العمال . وقد دفعت هذه الاوضاع عددا من الاشتراكيين الخياليين الى القول بأن التقدم فى انتاج الثروات الذى حققته الرأسمالية تم على حساب العدالة الاجتماعية ، وأن هذا التناقض بين التقدم والعدالة يجب أن يحل لصالح العدالة بتحديد الملكية وحجم المشروعات ، أى بالعودة الى ما قبل الرأسمالية .

---

(١) وهى فى النظام الاقطاعى الاصيل ليست موضوعا لملكية فردية ، وانما تتراكم عليها سلسلة من الحقوق تبدأ قانونا بحق الملك ثم تليه مراتب الاقطاعيين ثم أخيرا حقوق الفلاح الذى يزرعها (رقيق الارض) .

وكان فضل الاشتراكية العلمية هو أنها كشفت عن أن التناقض بين التقدم والعدالة تناقض زائف وأنه يمكن أن نحقق كليهما فى وقت واحد اذا قضينا على التناقض الحقيقى القائم بين الانتاج الجماعى والملكية الفردية ، واذا أصبحت ملكية المشروعات الرأسمالية جماعية . كما أوضح الاشتراكيون العلميون أن الملكية الرأسمالية قد لعبت بالفعل دورا ثوريا فى تطوير الانتاج ولكن هذا التطور ذاته قد جعل الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج عقبة فى سبيل المزيد من التطور . فليس صحيحا ما زعمه الاقتصاديون الكلاسيكيون من أن النشاط الرأسمالى الحر يحقق استخدام كل الموارد الطبيعية والبشرية وتخفيض الاسعار وزيادة الانتاج بشكل مستمر . بل أن ظروف الانتاج الرأسمالى نفسه تقضى بضرورة وجود بطالة حتى لا يرتفع أجر العمال تطبيقا لقانون العرض والطلب ، كما تترك مجالات اقتصادية كاملة دون استثمار لضآلة ما تحققه من ربح ، كما تقضى أخيرا الى نشأة احتكارات تحد من زيادة الانتاج لترفع الاسعار . هذا بالاضافة الى أن فوضى الانتاج الرأسمالى تخلق الازمات الدورية والحروب وما يتبعها من خسائر واتلاف للثروات الطبيعية والبشرية . وعلى المستوى الفلسفى يقول الاشتراكيون العلميون أن ما يميز الانسان هو وعيه المتزايد بمصيره وحرصه على توجيه نشاطه ولهذا فان سعى المجتمع سعيا واعيا لاستخدام موارده على أفضل صورة عن طريق التخطيط المركزى أسلم قطعا من التسليم الغيبى بتحقق مصالح المجتمع تلقائيا من خلال الصراع المحموم للمصالح الفردية .

ومن ناحية أخرى أصبح واضحا أن التنمية الشوهاء التى أحدثتها الرأسمالية فيما مضى قد غدت مستحيلة بالنسبة للدول المتخلفة ، لأنها تمت على حساب شعوب البلاد الرأسمالية وشعوب المستعمرات وليس بوسع أى بلد اليوم أن يفرض على شعبه ما تحمله الشعب الانجليزى ابان التصنيع ولا ما فرضته انجلترا على ثلاثة أرباع المعمورة من استغلال ونهب .

لكل هذه الاسباب تقوم الاشتراكية على أساس الملكية الجماعية بشكليها : ملكية الدولة (القطاع العام) وملكية الجماعات (القطاع التعاونى) .

ولما كان القطاع التعاونى خارج اطار هذه الدراسة فانه يتعين أن نلتمس السمات المميزة للقطاع العام (أو قطاع الدولة) فى ظل الاشتراكية من خلال استعراض لنفس النقاط التى عرضنا لها عند تحديد طبيعة القطاع العام فى ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية .

فمن حيث **النشأة** نجد أن القطاع العام الاشتراكى ليس وليد أزمة فى النظام الاشتراكى ، وليس حلا ترقيعيا لوضع اجتماعى مناقض له ، بل هو على العكس الصورة الطبيعية للنظام والشكل الاساسى للنشاط الانتاجى فيه . **فالنظام الاشتراكى يضم قطاعا تعاونيا ، ويمكن أن يضم فى أحوال معينة قطاعا خاصا أو قطاعا مختلطا تشترك الدولة والافراد فى ملكيته . ولكن الاساس يظل قطاع الدولة الذى يهيمن على فروع النشاط الاقتصادى الاساسية .** فالملكية العامة لوسائل الانتاج هى الاصل فى ظل

الاشتراكية كما أن الملكية الفردية لوسائل الانتاج هى الاصل فى الرأسمالية . ومن ثم فنشأة القطاع العام الاشتراكى مرتبطة بالرغبة فى توفير شكل من أشكال الملكية أرقى من الملكية الرأسمالية . ويرتبط بهذه النشأة أن الاصل العام هو أن يولد قطاع الدولة **من تأميم المشروعات الرأسمالية الكبيرة دون تعويض** . فهدف التأميم هنا هو احلال شكل ملكية محل شكل آخر وليس احلال موضوع الملكية محل موضوع آخر . حقا أن قاعدة نزع الملكية بدون تعويض ليست مطلقة . وفى كل التطبيقات الاشتراكية يراعى صغار المساهمين ويحصلون على تعويض . بل يحدث أحيانا أن تخص الثورة الاشتراكية العناصر الرأسمالية الوطنية بمعاملة ممتازة اذا اضطرت الى تأميم بعض ممتلكاتها لضرورات اقتصادية فتلجأ الى مشاركتها دون التأميم الكامل ، أو تؤمم بتعويض ... الخ . ولكن كل هذا لا ينفى أن الاصل هو التأميم بلا تعويض لانه وحده الذى يضع تحت يد الدولة الموارد اللازمة لتطوير الاقتصاد القومى ، وهو وحده الذى يسمح بتصفية الاستغلال . فلو استمرت الدولة فى دفع تعويضات لاصبح من الممكن تكوين رؤوس أموال كبيرة من جديد . ومن ناحية أخرى فان التعويضات ستقطع من عائد الانتاج ، من ناتج العمل ، وتشكل بالتالى شكلا من أشكال الاستغلال الذى لا يفسره أى نشاط انتاجى لمن يحصل على التعويض . ولكن ينبغى أن نذكر بأنه اذا كان التأميم هو المصدر التاريخى للقطاع العام الاشتراكى فانه بعد بضع عشرة سنوات تصبح المشروعات المؤممة جزءا بسيطا من قطاع الدولة ، لان الجزء الاعظم يتكون بالتدريج من الاستثمارات الجديدة التى تجريها الدولة . واهمية التأميم بدون تعويض هو بالدقة اتاحة الفرصة لمثل هذه الاستثمارات .

وذلك لان هدف القطاع العام الاشتراكى ليس مجرد تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق اعادة توزيع الدخل القومى على أساس الغاء عوائد التملك التى كان يحصل عليها كبار الرأسماليين . وانما الملكية العامة تفتح السبيل أمام انتاج رشيد مخطط متناسق يتم بمعدلات مرتفعة . فالهدف الاخير هو الزيادة المستمرة فى الانتاج لتحقيق الارتفاع المستمر فى مستوى معيشة المواطنين . والمحك الاخير لتقييم أى نظام اقتصادى هو ما ينجح فى احداثه من ارتفاع فى مستوى المعيشة .

ومهما يكن من أمر فانه بعد تحقيق الملكية العامة للمشروعات الاساسية تثور مشكلة **ادارة المشروعات المؤممة** . وقد شغلت هذه القضية الفكر الاشتراكى منذ كتابات الاشتراكيين الخياليين فى النصف الاول من القرن الماضى . وتراوحت الحلول التى اقترحها الكتاب بين تطبيق المركزية المطلقة التى نادى بها سان سيمون ، واللامركزية المطلقة التى دعا اليها جوزيف برودون . فقد تصور الاول الدولة الاشتراكية ذات سلطة مركزية مطلقة تمارسها هيئة محدودة العدد من العلماء ورجال الصناعة (أو التكنوقراطيين كما يسمون الآن) . أما الثانى فقد تخيل انتهاء الدولة وأيلولة كل السلطات (من ادارة اقتصادية وحكومة سياسية) الى جماعات من المواطنين منظمين فى شكل « كوميونات » ، بحيث تتحول البلدان الكبرى كفرنسا مثلا الى مجرد اتحاد فيدرالى بين كوميونات تكاد تكون مستقلة عن بعضها البعض استقلالا تاما . والواقع أن الملكية العامة

فى ظل الاشتراكية يجب أن تكون ملكية الشعب . والشعب هنا ممثل على مستويين مختلفين ، فهو من ناحية العاملين فى المشروع القائمين بالانتاج فعلا والذين يجب أن يمارسوا على الانتاج ادارتهم وأن يستفيدوا منه قبل غيرهم ، ولكن الشعب من ناحية أخرى هو مجموع العاملين الذين قاموا بالثورة وأجروا التأميم ــ والذين لهم مصالح عليا مشتركة يجب أن يتحرك فى اطارها كل مشروع مؤمم كما أن سير كل مشروع يتوقف الى حد كبير على نشاط العديد من المشروعات الاخرى . ومن ثم فان التطبيقات الاشتراكية تسعى دائما للتوفيق بين هذين الاعتبارين : دور العاملين فى المشروع نفسه من ناحية ، ومصالح الشعب العامة من ناحية أخرى ، ولهذا تتضمن كل أشكال الادارة مساهمة من العاملين بالمشروع وتدخلا من الدولة . وفى الاتحاد السوفيتى تعين الدولة مدير المشروع وتمنحه سلطات واسعة وهو فى عمله كسائر موظفى الدولة خاضع لرقابة واشراف الحزب والشعب ، ويعاون المدير لجنة المصنع التى تضم ممثلى العاملين فيه . وفى يوغوسلافيا الاصل هو الادارة الذاتية بمعنى أن يدير العمال مصنعهم ، ولكن هذه الادارة تخضع فى حدود معينة لتدخل السلطة المركزية . والمهم هو أن الادارة فى جميع الاحوال للشعب وليست لعناصر رأسمالية ، وكل الاجتهاد فى التطبيق هو سعى لتحقيق أرقى شكل ممكن من هذه الادارة الشعبية . هذا وقد أدى اضفاء طابع الخلاف المذهبى حول هذه القضية الى شل حركة الفكر النظرى الاقتصادى من حيث البحث الحر لا عن شكل واحد بل ربما عن عدة أشكال للادارة الاشتراكية يلائم كل منها طبيعة النظام الاشتراكى ودرجة تطوير الانتاج . وفى السنوات الاخيرة أخذ الاقتصاديون الاشتراكيون يعالجون هذه القضية معالجة جديدة أدت الى تطور كبير فى أساليب الادارة الاشتراكية .

وسواء زاد دور الدولة أم تضاءل فان هذا لا يغير شيئا من **علاقات الانتاج** السائدة فى القطاع الاشتراكى . فهذا القطاع لا يعمل بقصد توفير أقصى ربح ممكن وانما يستهدف زيادة الانتاج واشباع الحاجات . وما يحققه من فائض يذهب اما للعاملين مباشرة واما للدولة ولا يذهب بحال لطبقة رأسمالية كبيرة لسبب بسيط وهو أن تلك الطبقة غير موجودة أصلا فى النظام الاشتراكى ، بهذا المعنى المحدد ينتفى الاستغلال فى القطاع العام . وقبل أن نستطرد فى موضوع طبيعة الدولة الاشتراكية لابد أن نقف قليلا لتوضيح ما أثير أخيرا عن « ادخال الربح فى الاقتصاد الاشتراكى » والواقع أن ما تسوقه الصحافة الغربية فى هذا الصدد حديث ينطوى على خلط متعمد بين الربح الاستغلالى الذى يحققه الرأسمالى وبين العائد الذى يحققه مشروع اشتراكى .

فليس المقصود هو أن تنطلق وحدات الانتاج الاشتراكية فى سعى مجرم لتحقيق أكبر ربح ممكن ، وأن تخضع بالتالى لتلقائية السوق العمياء تدفع بعضها الى نمو غير صحى وتقود البعض الآخر الى الافلاس .

لانه ما دام هناك تخطيط مركزى فدلالة الربح محدودة اذ أن المشروعات ليست مطلقة الحرية فى البيع بأى سعر تريد ولا فى شراء المواد الاولية والآلات بأى سعر تريد ، فهذه وتلك لها حدود ترسمها الخطة . ولذلك فان

الهدف الحقيقى للتجارب الجديدة فى هذا الشأن هو أن التخطيط يراعى حصول كل مشروع على مستلزمات الانتاج بقيمتها الحقيقية وبيعه لمنتجاته بصفة عامة على حساب قيمتها الفعلية ، بحيث يكون لكل مشروع حسابات اقتصادية سليمة وليس مجرد محاسبة مالية سليمة . لانه عندئذ يصبح من الممكن أن نحدد على وجه الدقة أى المشروعات يحقق عائدا وما مقدار هذا العائد . وهذا التحديد يفتح المجال أمام أمرين : الكشف عن المشروعات التى تعمل فى ظروف غير اقتصادية ومحاولة معالجة وضعها الا اذا كانت السياسة العليا تقضى ببيع منتجاتها للمواطنين بأقل من التكلفة ، وزيادة الحافز المادى لدى عمال كل مشروع حيث أنهم يحصلون على نسبة من العائد فاذا نجحوا فى زيادته استفادوا من هذه الزيادة . والامر كله يرجع فى النهاية الى الادراك المتزايد لدى الاقتصاديين الاشتراكيين لضرورة احترام القوانين الاقتصادية الموضوعية . فالاقتصاد الاشتراكى كما سنرى له قوانينه الموضوعية المستقلة عن ارادة البشر والتى تضع حدودا لجدوى تدخلهم .

ويبلغ التضليل ذروته حين يشبه بعض الاقتصاديين نصيب الدولة من عائد القطاع العام بالربح الذى يحصل عليه الرأسماليون بحجة أن هذا النصيب يستفيد منه « البيروقراطيون والتكنوقراطيون » . فطبيعة الدولة الاشتراكية أنها دولة الشعب . وما تجمع تحت يدها من موارد يستخدم لصالح الشعب ، فى شكل خدمات (ثقافة ، صحة ، تأمين اجتماعى ، نفقات دفاعية لحماية المجتمع الاشتراكى ... الخ) واستثمارات انتاجية بقصد زيادة الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة . وهى دولة الشعب ليس كفكرة مجردة وانما كواقع من انتخاب الهيئات الحاكمة على كافة المستويات ومن خضوع تلك الهيئات لرقابة الحزب والشعب . وموظفو الدولة الاشتراكية ليسوا طبقة ممتازة تمارس ملكية وسائل الانتاج ، وانما هم اجراء يحصلون على أجورهم وفقا لقاعدة « لكل حسب عمله » ، وليست أجورهم دائما أعلى الاجور .

فترة الانتقال ومرحلة التنمية : الملكية الجماعية فى النظرية الاشتراكية هى اذن تعبير عن وضع مادى هو الطابع الجماعى للانتاج . ومن ثم يبدو النظام الاشتراكى من ناحية بمثابة التطور الحتمى للنظام الرأسمالى حيث أن الطابع الجماعى للانتاج هو ثمرة التقدم التكنيكى الرائع الذى أوجدته الرأسمالية ودعمته . كما يبدو من الناحية الاخرى أن النظام الاشتراكى ليس مجرد ملكية جماعية كتلك التى توجد فى نظم سابقة للرأسمالية مثل ملكية القبيلة ، بل انه لا يمكن أن يستقر الا على قاعدة مادية من التطور التكنيكى تضفى على الانتاج الاجتماعى طابعه الجماعى . وواضح أن هذا المفهوم النظرى يثير للتو عددا من القضايا والاسئلة . فهناك أولا الواقع الملحوظ من أنه لا يوجد مجتمع معاصر على الاقل لا يعرف الا أسلوب انتاج واحد ، بل ان ثم دائما فروقا هامة بين النموذج النظرى الخالص لكل نظام بما يحتويه من مقولات نظرية مجردة ، وبين الاوضاع الحقيقية لهذا المجتمع أو ذاك . وأكثر المجتمعات الرأسمالية تطورا وهو المجتمع الامريكى ما زال يتضمن أشكالا من زراعة الفلاح الصغير وأسرته أو من الصناعة

التى لم تتجاوز المستوى الحرفى الا قليلا ، كما يضم الالوف من صغار التجار .

وهناك ، ثانيا ، الامر المشهود من أن درجة جماعية الانتاج تتناسب طرديا مع درجة التوسع فى استخدام الآلات ثم الوسائل الالكترونية (الاوتوميشين والسوبرنطيقا) . وبالتالى فانها تتفاوت من قطاع الى آخر ، فضلا عن بروزها فى الصناعة بصفة عامة بشكل يفوق كثيرا وجودها فى الزراعة والتجارة . وهناك ثالثا ، المشكلة التى طالما شغلت المفكرين والساسة الاشتراكيين قبل ثورة أكتوبر فى روسيا وبعدها حول امكان قيام نظام اشتراكى فى بلد مازالت به قطاعات بالغة التخلف ، بل ان تجارب مثل تجربة مونغوليا الخارجية تبدو كما لو كانت تحديا للفكر الاشتراكى العالمى ــ فهذا بلد لم يعرف أسلوب الانتاج الرأسمالى أصلا وهو يواجه مع ذلك مشكلة بناء الاشتراكية .

ويقول الاقتصاديون الاشتراكيون (١) أن كل مجتمع مهما تتعدد فيه أساليب الانتاج يمتاز بوجود أسلوب انتاج سائد يكون أكثر انتشارا من غيره ويحتل مواقع الهيمنة من الاقتصاد الاجتماعى ويؤثر وجوده تأثيرا عميقا فى أساليب الانتاج الاخرى التى توجد بجواره .

ففى المجتمعات القديمة التى كانت تقوم على الرق ، مثل اليونان وروما ، كان هناك تجار يمارسون نشاطا رأسماليا . ولكن وجودهم لم يكن يغير من طبيعة المجتمع العبودى ، لان هذا الوجود كان مرتبطا بخدمة سادة العبيد وكان أمل التاجر الناجح أن يتحول الى مالك رقيق . لان عمل الرقيق كان عماد الانتاج الاجتماعى ، ولهذا فان ملاك العبيد كان لهم السيادة والسيطرة فى المجتمع . كذلك عرفت تلك المجتمعات « المواطن الحر » الذى لا يملك عبيدا . والعبد العتيق الذى يمارس صناعة حرفية . ولكن وجود هؤلاء جميعا لم يكن يغير من وجه المجتمع . وفى المجتمع الاقطاعى كما عرفته أوروبا فى القرون الوسطى كان هناك عدد من الفلاحين الاحرار وعدد من التجار وصناع حرفيون مستقلون ، ولكن أسلوب الانتاج السائد الذى أضفى طابعه على القرون العشرة التى امتدت من سقوط روما فى يد الجرمان (سنة ٤٧١) الى سقوط القسطنطينية فى يد الاتراك العثمانيين (سنة ١٤٥٤) ، كان هو الاسلوب الاقطاعى بسماته المعروفة . ومن ناحية أخرى ليست النماذج النظرية للنظم الاقتصادية المختلفة التى تعاقبت بالفعل فى أوروبا سلسلة متوالية من حلقات لا فكاك لها لابد أن تعبرها جميعا كل شعوب العالم . فالحضارات النهرية بما تفرضه من تقدم للزراعة يعتمد على جهد كبير من الفلاح لم يكن من المتصور أن تعتمد اعتمادا كليا على عمل الرقيق . كما أن ضرورة تنظيم شئون الرى جماعيا يستلزم قيام حكومة مركزية ويحد من اكتمال سمات النظام الاقطاعى . ولعل هذا هو ما دعا كارل ماركس الى الاشارة الى أسلوب « الانتاج

---

(١) انظر :
Ch. BETTELHEIM: Problématique de Période de Transition, Paris 66:
وأوسكارلانج : الاقتصاد السياسى ، الجزء الاول . ترجمة راشد البراوى . دار المعارف ١٩٦٦

الآسيوى » ومميزاته الخاصة (٢) . لكل هـذا يكون من السذاجة بمكان أن نتصور أن التحول الى الاشتراكية يكون دائمـا ، ولا يكون الا ، تحولا تلقائيا وآليا حين يصل الانتاج فى مجتمع معين الى درجة معينـة من الجماعية . فالتحول كما اكد دائما أئمة الفكر الاشتراكى العلمى لا يتم لاسباب اقتصادية خالصة ، بل لابد من نضال سياسى تخوضه الطبقات ذات المصلحة فى تحقيق الاشتراكية ، وفى مقدمتها بالطبع الطبقة العاملة . يفضى الى ثورة تنقل السلطة السياسية الى الطبقات المشار اليها . وما دام الوصول الى الاشتراكيـة هو حصيلة مجموعتين متمايزتين برغم ارتباطهما من الاسباب : الاسباب الاقتصادية والاسباب السياسية ، فانه من المتصور الا يتعاصر مفعول هاتين المجموعتين فيمكن أن تبلغ العوامل الاقتصادية (الطابع الاجتماعى للانتـاج) حـدا بعيـدا من النضج ، ولكن العوامل السياسية بتخلفها تعطل التحول الى الاشتراكية . كما يمكن على العكس أن تنضج العوامل السياسية وتنجح الطبقات الراغبة فى بناء الاشتراكية فى الاستيلاء على السلطة رغم التخلف النسبى للعـوامل الاقتصادية . ومهما يكن من أمر المستوى الذى تكون العوامل الاقتصادية قد بلغته فان تغيير السلطة السياسية يطرح فورا موضوع فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ومفهوم « **فترة الانتقال** » من المفاهيم التى ما زال ينتابها الغموض . ومن يستقرىء الفكر الاشـتراكى يجد له دلالات متعددة وغير متطابقة . ومن يقرأ كارل ماركس وفريدريك انجلز (٣) يخرج بأن فترة الانتقال تمتد فى نظرهما عشرات من السنين . فهما يعدان كل المرحلة التى يسودها مبدأ « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب عمله » فترة الانتقال ، ويطلقان عليها اسم « المرحلة الدنيا » . أما « المرحـلة العليا » عندهما فهى تلك التى يحكمها مبدأ « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته » ، هذا المبدأ الذى يفترض وصول المجتمع الى حالة من الوفرة تحطم الاطار التاريخى للمشكلة الاقتصادية كما عرفتها البشرية منذ أن عاش البشر على الارض : اطار الندرة . وهى أيضا عندهمـا المرحلة التى « تحل فيها ادارة الاشياء محل حكم الاشخاص » ، أى التى يبلغ فيها الطابع الجماعى للانتاج ذروته بحيث يمكن ادارة الاقتصـاد كله مركزيا بوسائل ميسرة وفعالة فتنتفى الحاجة الى وجود عدد كبـير من الوحدات الانتاجية ذات الوجود الاقتصادى المتميز وما يستلزمه هذا الوجود من نشاط تخطيطى وتنسيقى يقوم به جهاز الدولة . فاذا انتقلنا الى عصر اقرب الينا والصق بالواقع وهو عصر التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى نجد أن الرأى الغالب هو أن فترة الانتقال قد تمت بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٢٨ ــ ١٩٣٣) لانها شهدت تصفية أغنيـاء الفلاحين كطبقة باعتبارهم آخر مظهر للرأسمالية فى المجتمع السوفيتى . ولكن هذا الفهم يصطدم ببعض العقبات . فثمة كتاب سوفيتيون يرون أن فترة الانتقال انتهت بانتهاء سنوات « السياسة الاقتصادية الجـديدة »

---

(٢) انظر :
E. HOBSBAUM: Precapitalist Social Formations, London 1964
وزكريا نصر : أسلوب الانتاج الآسيوى ــ مصر المعاصرة يناير ١٩٦٧
L. ALTHUSSER : Lire le Capital, Paris 1966.

(٣) انظر بصفة خاصة F. ENGLES : Anti-Duhring

(الذيب) وبدء التخطيط على أساس أن التخطيط الشامل هو المظهر الجوهرى للاقتصاد الاشتراكى فى مواجهة الاقتصاد الراسمالى القائم على حركة الاثمان فى السوق . وبالعكس نجد أنه اذا رجعنا الى ما قاله لينين من ان فترة الانتقال تتميز بوجود عدة أساليب للانتاج فى نفس الوقت ، نجد أن الاقتصاد السوفيتى ما زال به انتاج فردى ــ وان كان محدود النطاق للغاية ــ يتمثل فى « الانتاج السلعى الصغير » الذى يمارسه الفلاحون فى قطعة الارض الصغيرة التى تملكها كل أسرة ملكية خاصة . وليس هذا الجدل من قبيل الترف العقلى . فتحديد فترة الانتقال اقتصاديا وسياسيا أمر هام فى بيان الوقت الذى يبدأ فيه سريان القوانين الاقتصادية الخاصة بالنظام الاشتراكى بمفعولها الكامل . فاذا تصورنا قيام سلطة سياسية فى بلد صناعى متقدم سمته البارزة انتشار أسلوب الانتاج الراسمالى فى كافة مجالات الانتاج ، فانه يمكن أن نقول أن فترة الانتقال تكون قصيرة نسبيا . فالمشروعات الرأسمالية ستتحول بالتأميم الى وحدات انتاج اشتراكية وبقايا أساليب الانتاج الاخرى ستخضع لسيطرة القطاع الاشتراكى الضخم كما كانت تخضع قبل الثورة لسيطرة القطاع الرأسمالى . كما أن انطلاق القوى الانتاجية نتيجة للتحول الاشتراكى وتنظيم الانتاج القومى على اسس من تخطيط رشيد من شأنه أن يعجل بتطور القطاعات المتخلفة . فنمو الصناعة السريع يسحب من الزراعة مثلا أعدادا ضخمة من الايدى العاملة ويفرض الاعتماد على الآلات وفتح الطريق بالتالى أمام المزارع الكبيرة فى شكل تعاونى أو عام . ولكن لابد أن نسلم بأن سيطرة القطاع الاشتراكى ونموه الضخم لن تعنى بحال تصفية كاملة وعاجلة لكافة أشكال النشاط الاقتصادى الفردى ، وأنه من غير المعقول تصور التطابق الكامل بين الصورة النظرية المجردة للنظام الاشتراكى وصورته الواقعية فى مجتمع محدد . وبالتالى فانه من غير المعقول أن نعتبر فترة الانتقال ممتدة فيما وراء تصفية الاستغلال الرأسمالى الى اختفاء كل أشكال الانتاج أو الخدمات غير الجماعية .

وتزداد الامور من الناحية النظرية تعقيدا لان الاحداث من الناحية التاريخية شاءت أن تقع الثورة الاشتراكية فى بلاد لم يقطع تطورها الراسمالى الشوط الذى يجعل من اسلوب الانتاج الراسمالى الطابع السائد فى مختلف مجالات الاقتصاد القومى ، وبنوع خاص الزراعة . ولهذا **ارتبطت فترة الانتقال تاريخيا بمرحلة التنمية** . ففى كثير من البلدان التى استولت فيها الطبقات الشعبية على السلطة رافعة شعار الاشتراكية كان الاقتصاد القومى « متخلفا » ، أى أنه نما نموا مشوها تحت تأثير الاستغلال الاستعمارى والاقطاعى . ومن ثم اكتسبت فترة الانتقال محتوى اقتصاديا جديدا هو التنمية ، أى تطوير الانتاج ليأخذ أشكالا متقدمة تعتمد على استخدام الآلات وتتسم بالطابع الجماعى . وهذا ما يسميه الاقتصاديون الاشتراكيون « ارساء الاساس المادى للاشتراكية » ومن ثم كان من الطبيعى أن تطول فترة الانتقال فى مثل هذه البلدان ، لان التصنيع وتطوير الزراعة واستغلال الثروات الطبيعية لا يتم بين يوم وليلة (كما يحدث أحيانا بالنسبة لعملية الاستيلاء على السلطة) بل يمكن أن يستغرق جيلا بأكمله . وقد شهدت العشرون سنة الاخيرة حصول كثير من البلدان

على استقلالها السياسى وأصبح عليها أن تواجه مشكلة التنمية . وفى عدد محدود من هذه البلدان تبنت القيادات الوطنية الاشتراكية كحل جوهرى لا محيص عنه لمشكلة التنمية . فى حين أن عددا أكبر من البلدان المذكورة يحاول مواجهة مشكلة التنمية فى اطار رأسمالى . ولكن وجود القطاع العام ورفع شعار الاشتراكية أصبحا أمرين شائعين فى العالم الثالث كله . فلم يعد أحد يجادل فى أنه لا تنمية بدون قطاع عام . لقد قام الرأسماليون فى الدول الاستعمارية بأهم ما يلزم للتنمية ، بنوا السكك الحديدية ومدوا شبكات التليفون كما أقاموا مصانع الصلب ومحطات توليد الكهرباء واستصلحوا الاراضى . ولكن الرأسمالية فى البلاد النامية رأسمالية مستضعفة مهيضة الجناح نشأت فى كنف الاستعمار وعاشت فى خشية منه ، لا تملك رؤوس الاموال اللازمة للمشروعات الضخمة وتفتقد روح المبادرة أو المغامرة التى تميز بها « قادة الصناعة » فى الغرب . وهى تنشط فى عصر مالت فيه شمس النظام الرأسمالى نحو الافول . ولذلك فهى لا تتجه الا الى الربح السريع ولا تضارب على المستقبل وتعرض عن المشروعات الاساسية للتنمية . ولهذا يسلم الخبراء الامريكيون أنفسهم بضرورة أن تتصدى الدولة للمشروعات التى يجفل أمامها رأس المال الخاص . وبالفعل لا توجد دولة مستقلة حديثا ليس بها قطاع عام ، من الهند الى كوبا ، ومن تونس الى غينيا . ولما كانت الشعوب تتطلع الى الاشتراكية متأثرة بما عانته من الاستغلال الاستعمارى وما تراه من منجزات ضخمة حققتها الاشتراكية على النطاق العالمى فان قادة البلدان الحديثة الاستقلال يؤكدون جميعا أنهم اشتراكيون . فالحبيب بورقيبة يتحدث عن « الاشتراكية الدستورية » وليوبولد سنجور عن « الاشتراكية الافريقية » وحزب المؤتمر عن « الاشتراكية الهندية » وهكذا يبدو « العالم الثالث » كله وكأنه يبنى الاشتراكية . ولكن الواقع غير ذلك . ولا بد فى هذا المجال أيضا من تحديد واضح لحالات اختبار الطريق الاشتراكى وتمييزها عن الحالات التى ما زالت فى اطار الرأسمالية بالرغم من وجود قطاع عام بها . فبدون هذا التحديد تختلط الامور ويضيع معنى النضال من أجل الاشتراكية . فالبلاد النامية أمام اختيار حاسم بين الرأسمالية والاشتراكية ومستقبل كل بلد يتوقف على هذا الاختيار . ولا بد لكل اختيار جاد من أن تتحقق أعلى درجة من الوضوح فى قطبى الاختيار .

واذا تركنا جانبا عددا قليلا من الدول التى ما زالت خاضعة للاستعمار رغم استقلالها الرسمى والتى يكاد القطاع العام فيها أن يكون امتدادا للقطاع العام فى الدول الاستعمارية يستخدم بشكل أساسى فى تحقيق الثراء للجماعات الحاكمة نظير خضوعها لارادة المستعمرين ، فاننا نجد فى الدول النامية طرازين اقتصاديين : **رأسمالية الدولة الوطنية من ناحية ، وبناء الاشتراكية** من ناحية أخرى . ولا بد من التمييز بين الطرازين .

ولندرك الفرق بين الطرازين لا بد من اجراء مقارنة بين سمات القطاع العام فى كل منها . ولنأخذ مثلا أساسيا للمقارنة الهند من ناحية والجمهورية العربية المتحدة من ناحية .

فمن حيث **نشأة القطاع العام** نجد أنه فى الهند يتكون من **مشروعات**

جديدة ، أنشأتها الدولة ولم يعتمد على أى تأميم . وفى بلاد أخرى مثل تونس جرت بعض تأميمات ولكنها فى العادة تكون قاصرة على **المصالح الاجنبية** كلها أو بعضها . وأذا امتدت التأميمات استثناء الى مشروع محلى فان التأميم يكون **بتعويض سخى** . وفى بلادنا نجد أن التأميم قد شمل الى جانب كل المصالح الاستعمارية كبار الملاك العقاريين والرأسمالية الكبيرة المحلية وأن التعويضات قصرت على حدود حد متواضعة . ومن حيث **الهدف** من القطاع العام نجده فى الهند القيام بالمشروعات التى رفض رأس المال الخاص القيام بها . فى حين أن القطاع العام فى بلادنا لم يتكون ليكمل دور القطاع الرأسمالى بل تكون نتيجة اختيار لطريق النمو الاشتراكى ليحل محل القطاع الرأسمالى فى أهم مجالات الانتاج .

ويظهر أثر هذا الفارق **فى نطاق القطاع العام** . فهو فى الهند محدود ، ولا توجد مجالات مقصورة عليه بشكل مطلق . أما عندنا فقد أصبح القطاع العام هو الاساسى فى كل مجالات الانتاج فيما عدا الزراعة . والواقع أنه بمجرد نشأة القطاع العام كما سبق أن ذكرنا ينشب صراع حاد بينه وبين القطاع الخاص . وقد شهدت بلادنا هذا الصراع الذى حسمته القيادة الثورية باستمرار لصالح القطاع العام مما كفل له فى النهاية السيطرة التى لا تنازع وجاء الميثاق فنص صراحة على مجالات كاملة لا يجوز أن يعمل فيها الا القطاع العام كالبنوك والتأمين والصناعة الثقيلة ... الخ . أما فى الهند فالقطاع العام يعيش فى اطار سيطرة الرأسمالية الكبيرة ولابد أن يخدم موضوعيا مصالحها العامة حتى لو اصطدم بمصالح جماعات منها .

أما من حيث **الادارة** ، فمشروعات القطاع العام فى الهند تديرها مجالس مكونة من موظفين حكوميين ومن « رجال أعمال » باعتبارهم من ذوى الخبرة . أما التأميم عندنا فقد أصطحب بمبدأ مشاركة العمال فى الادارة باعتبار المشروعات المؤممة ملكا للشعب .

وفى مجال **علاقات الانتاج** لا يملك القطاع العام فى الهند بحكم نطاقه المحدد الا أن يلعب دورا تكميليا لنشاط القطاع الرأسمالى الذى يظل بحكم الاقتصاد القومى فى مجموعه فى حين أن سيطرة الملكية العامة عندنا على مجالات الانتاج الرئيسية خلقت فرصا عظيمة لتطوير علاقات الانتاج تطويرا جذريا ، ولا ينفى هذه الحقيقة بعض مظاهر التخلف الناشئة عن افتقاد الكادر السياسى أو عن عدم ادراك الكادر الفنى للابعاد الاجتماعية للتأميم .

وأخيرا فان عائد القطاع العام فى الهند يعود الى **دولة تسيطر عليها البورجوازية** فحزب المؤتمر الحاكم فى الهند هو حزب البورجوازية . تسيطر عليه أعلى فئاتها ، وبالتالى فان نشاط الدولة الهندية محكوم فى التحليل الاخير بمصالح هذه الفئات . وعندنا ينص الميثاق على أن السلطة يجب أن تكون بيد تحالف قوى الشعب العامل (الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية) ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى . وهنا فى الواقع بيت القصيد . فكما قال جمال عبد الناصر فى افتتاح دورة مجلس الامة فى نوفمبر ١٩٦٤ « ليست الاشتراكية مجرد تأميم المصانع ، وانما هى انتزاع السلطة السياسية لصالح الشعب العامل » . فطبيعة الدولة هى

التى تحدد فى النهاية طبيعة القطاع العام . وفى العالم الثالث دول اختارت طريق الاشتراكية وانعكس هذا الاختيار على القطاع العام فيها رغم كل المصاعب والمشكلات والاخطاء . وهناك دول ما زالت السلطه السياسية فيها بيد البورجوازية الوطنية وحدها . وفى هذه البلدان يوجد قطاع عام ويوجد تخطيط وتوجه الدوله عملية التنمية ولكن أساس النظام الاقتصادى ما زال ملكية الرأسماليين للجزء الاعظم من وسائل الانتاج . ولهذا فنحن هنا بصدد « رأسمالية دولة » ولكن رأسماليه الدولة فى تلك البلدان تلعب دورا ضخما فى تنمية الاقتصاد وتحريره من التخلف والتبعية . ولذلك فهى ظاهرة تقدمية ينبغى تشجيعها ومساندتها ويجب على أية حال تمييزها عن رأسمالية الدوله الاحتكارية وان تصطحب بصفه تبين حقيقيه دورها الوطنى .

ولكن مهما يكن من أمر الدور التقدمى **لرأسمالية الدولة الوطنية** فانها تختلف جذريا عن اختيار الطريق الاشتراكى وما يفتحه هذا الاختيار من آفاق عريضة . ولعل اكبر فائده تحققها راسمالية الدولة الوطنية هى أنها تسهل مهمة الطبقات الشعبية اذا ما رجحت كفتها وعلت كلمتها فى السلطة السياسية وفرضت الطريق الاشتراكى . والامر الذى يجب أن ننبه اليه كنتيجة لهذا الاختلاف فى الطبيعة ، هو خطأ البحث عن حلول تنظيمية للقطاع العام عندنا ، فى بلاد بها رأسمالية دولة وطنية . فتلك البلاد تستوحى بطبيعة الحال تجارب القطاع العام فى الدول الرأسمالية الكبرى، لانها بلاد رأسمالية .

الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية : نخلص مما تقدم بأن القطاع العام عندنا من حيث اتساع نطاقه ومن حيث استهدافه بناء مجتمع اشتراكى ينبغى أن يستلهم النموذج الاشتراكى وأن يتلمس الحلول لقضاياه فى ضوء القوانين الاقتصادية التى تحكم الاقتصاد الاشتراكى . ولا بد عند هذا الحد من توضيح الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية ثم بيان اثر قيام المجتمع الاشتراكى على تلك القوانين .

من المعروف أن العلوم الطبيعية هى فى الاساس صياغة لمجموعة من القوانين العلمية التى تحكم بالفعل الظواهر الطبيعية . **والقانون العلمى (٤)** ليس الا صياغة عامة ونظرية لعلاقة قائمة بالفعل بين الظواهر الطبيعية . فهذا الحشد الذى لا يحصى من الظواهر الطبيعية المتكررة والمعقدة والمتشابكة ليس فوضى مدمرة Chaos كتلك التى ظن بعض الفلاسفة القدامى أنها سبقت خلق الكون ، بل انها عبر كافه الاشكال الفردية المتغيرة تشكل نظاما من العلاقات الثابتة والمتكررة يمكن للعقل البشرى ان يدركها شيئا فشيئا . وتاريخ العلم ليس الا تاريخ الكشف عن هذه العلاقات ، والقانون العلمى ليس الا تعبيرا علميا عن علاقة من هذا النوع . فهو اذن لا يخترع العلاقة وانما يكشف عنها النقاب ثم يعبر عنها تعبيرا يتفاوت دقه وتوفيقا . فاسحاق نيوتون لم يخترع قوانين الميكانيكا ، ولكنه اكتشف علاقات معينة بين حركات الاجسام وعبر عنها فى قوانينه الشهيرة . ولذلك

---

(٤) Scientific Law أو Theorem كما يفضل البعض تسميته . أنظر :
J. Schumpeter : History of Economic Analysis, p. 15

توصف هذه العلاقات بأنها موضوعية objective بمعنى أنها قائمة فى الطبيعة بالفعل وبغض النظر عن ادراك البشر لها ، وانما بالتالى ليست ذاتية subjective تولدت فى مخيلة العالم الذى اكتشفها . ودقة التعبير عنها فى شكل قوانين علمية قضية بالغة الاهمية ، تتجاوز المتعة العقلية التى تنتج عن فهم حقيقة ما يحدث حولنا فى عالم الطبيعة . ففى ضوئها يمكن أن نتوقع بشكل محدد وقوع ظاهرة معينة اذا وقعت ظاهرة أخرى نعرف أن بينهما علاقة سببية . وهذا ما نعبر عنه بقولنا أن القوانين العلمية علاقات **ضرورية** . ولكننا نعلم من ناحية أخرى أن معظم هذه القوانين قد تم اكتشافه فى « العمل » فى ظروف تجريد مادى physical abstraction نسميه عادة « عزل » الظاهرة عن غيرها من الظواهر المحيطة بها . ونحن نعلم كذلك أن الظواهر الطبيعية تتشابك فتختلط القوانين التى تحكمها ويتداخل مفعولها . ولذلك فلا بد من أن نضيف الى وصف القانون العلمى بأنه علاقة ضرورية صفة أخرى هى أنه علاقة شرطية ، أى تتحقق بالضرورة اذا توافر عدد معين من الشروط ، وربما كان أهمها « بقاء الامور الاخرى على حالها » All other things being equal ولما كان معظم ظواهر الطبيعة قابلا للقياس ، فانه يمكن ادخال الحساب فى صياغة القوانين التى نعبر عنها بحيث تخرج تلك القوانين فى شكل صيغة رياضية تضفى عليها طابع الدقة والاناقة (المترتبة على ايجاز العبارة الرياضية) . ومهما يكن من أمر فان الطابع الضرورى المحسوب رياضيا هو الذى يمكن الانسان من استخدام معرفته بقوانين الطبيعة فى تطوير الانتاج ، هو الذى يسمح له بالانتقال من « العلم » الى « التكنولوجيا » . وهذا الطابع الضرورى هوما يطلق عليه أحيانا اسم « جبرية » Determinism بمعنى أن ظواهر الطبيعة لا تتمتع « بحرية الاختيار » ، ولا تتحرك بلا ضابط ولا رابط بحيث لا يمكن أن نعرف مقدما اتجاه وأبعاد حركتها (٥) .

وقد أثارت فكرة القانون العلمى فى العلوم الاجتماعية جدلا شديدا بلغ ذروته فى القرن الماضى ولم تخفت أصداؤه حتى الآن . واذا قصرنا نظرتنا على علم الاقتصاد نجد أن مولده كعلم على يد المدرسة الكلاسيكية كان مرتبطا بفكرة صياغة قوانين علمية مثل تلك التى نجحت العلوم الطبيعية فى صياغتها . ولكن هذا الاتجاه تعرض للنقد الشديد من المدرسة التاريخية الالمانية (القديمة والحديثة) ، وأن تمسك به ماركس وانجلز رغم نقدهما الموضوعى للمدرسة الكلاسيكية . وقد عاد علم الاقتصاد الرأسمالى الى صياغة القوانين العلمية والباسها الثوب الرياضى على يد فالراس وباريتو . ومع ذلك فلم تنته المعركة تماما . ويمكن أن نقسم حجج أولئك الذين يرفضون فكرة القوانين العلمية فى الاقتصاد الى

---

(٥) أثارت فكرة الجبرية الطبيعية جدلا على أثر اكتشاف نظرية النسبية العامة من ناحية وبدء دراسة « فيزياء الاجسام المتناهية الصغر » بعد تحطيم الذرة التى ظلت أمدا بعيدا تعد أصغر وحدة تتكون منها المادة . وذهب عالم الفيزياء الفرنسى الكبير لوى دى بروجلى Louis de Broglie **الى أن حركة مكونات الذرة لا تخضع لاية جبرية . ولكن البرت اينشتاين أثبت العكس واقنع زميله الفرنسى بذلك . أنظر كتاب دى بروجلى الذى نقله الى العربية د. رمسيس شحاته ونشره المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .**

طائفتين : حجج منهجية وحجج فلسفية . **فمن الناحية المنهجية يدور النقد حول** استحالة « عزل » الظاهرة الاقتصادية واخضاعها للملاحظة والتجربة فى المعمل بغية استخلاص فرض علمى ، ثم اجراء المزيد من التجارب للتحقق من صحة ذلك الفرض قبل صياغته كقانون علمى . ويمكن الرد على هذه الحجج المنهجية بسهولة نسبيا . « فعزل » الظاهرة الاقتصادية يتم « بالتجريد العقلى » بدلا من التجريد المادى . وهذا التجريد العقلى ليس وليد هوى الباحث أو نزواته الخاصة ، وانما ينبغى أن ينحصر فى الملاحظة المقارنة للعملية الاقتصادية موضوع البحث وتحليلها بقصد العزل ذهنيا بين العناصر والعلاقات الاكثر عموميه ، وتلك الاقل عمومية ، أى بين الجوهرى والعارض . وهكذا يكون التجريد عملية منطقية وتاريخية فى وقت واحد . وفى هذا يقول انجلز « والمنهج المنطقى ... ما هو الا المنهج التاريخى . اقتصر الامر فيه على تجريده من شكله التاريخى وما يشوب سيره من عوامل عارضة . أن سلسلة الفكر يجب أن تبدأ بالشىء نفسه الذى يبدأ به التاريخ . ولكن مجرى الفكر بعد ذلك لن يكون سوى انعكاس للمجرى التاريخى فى صورة مجردة ومنسقة من الناحية النظرية . انه انعكاس جرى تصحيحه ، ولكن التصحيح جرى طبقا لقوانين مستمدة من المجرى الواقعى للتاريخ نفسه » (٦) . كما أن ثمة وسائل للتحقق من صحة الفروض العلمية التى يصوغها الباحث بعد تجريد الظواهر محل البحث . فحيثما تكون تلك الظواهر قابلة للقياس كميا يمكن الاعتماد على الاحصاء الرياضى فى التثبت من صحة الفرض العلمى . وعلم « القياس الاقتصادى(٧) » Econometrics يعالج المناهج الاحصائية التى تستخدم لاثبات الاتفاق بين قوانين علم الاقتصاد وبين الواقع الاقتصادى . أما اذا كانت ثمة عناصر عرضية تحدث الاضطراب فى سير الفرض النظرى ولا يمكن التغلب عليها بتطبيق حساب الاحتمالات الذى هو الاساس فى المنهج الاحصائى ، فلا بد من التحقق تاريخيا من مدى صحية الفرض . ويمكن ان نسوق هنا مثلا ضربه جون نيفيل كينر يمتاز بالبساطة والوضوح . وهو يقول : « يمكن ان نبين أنه طبقا لمبادىء الاقتصاد السياسى الاستنباطى كان لا بد أن يحدث الغاء قوانين الغلال فى انجلترا هبوطا دائما فى سعر القمح . الا أن هذا الهبوط لم يحدث على الفور . وتفسير هذا التباين الظاهر نجده فى تدخل ظروف مثل قلة محصول البطاطس ، وحرب القرم ، وانخفاض قيمة الذهب . وكلها ظروف أسهمت فى المحافظة على سعر القمح ، بالرغم من حرية التجارة . حتى عام ١٨٦٢ » (٨) . ويمكن فى بعض الاحوال الربط بين استخدام المنهج الاحصائى والمنهج التاريخى عند البحث فى اثبات فرض علمى معين . بل ان ثمة حالات يمكن اجراء تجارب فيها ، وان كانت حالات أقل أهمية (٩) . أما الحجج الفلسفية فتدور حول فكرة الجبرية الاجتماعية social determinism فالقانون العلمى تعبير عن علاقة

---

(٦) انظر مقدمة فريدريك انجلز لكتاب كارل ماركس « اسهام فى نقد الاقتصاد السياسى » الذى ظهر لاول مرة فى ١٨٥٩ .

(٧) ويفضل البعض تسميته « الاقتصاد القياسى » . أنظر : محاضرات الدكتور محمد محمود الامام بمعهد التخطيط القومى .

(٨) الطبعة الرابعة ، نيويورك ، ١٩٥٥ ص ٢٣٥ .

J. N. Keynes: The scope and Method of Political Economy

(٩) أنظر تفصيل ذلك فى كتاب أوسكار لانج ، المرجع السابق ص ١٤٩ .

موضوعية ، ضرورية وشرطية كما سبق أن أوضحنا . والقول بوجود قوانين علمية فى الاقتصاد يعنى أنه اذا وقعت ظاهرة اقتصادية معينة ، وتوافر عدد معين من الشروط ، لابد أن تقع ظاهرة اقتصادية أخرى ، بغض النظر عن وعى الناس لتلك العلاقة أو ادراكهم لها أو معرفتهم بها أو رغبتهم فيها . فكيف تتفق هذه الجبرية مع ما يتميز به الانسان من تمييز وارادة وحرية اختيار ؟ وهل يجوز أن نجرى فى البشر العاقلين مانجريه فى المادة التى لا تعقل ؟ والرد على هذه الحجج يكمن فى فهم المدلول الحقيقى لحرية الانسان . فتلك الحرية ليست أمرا مجردا يقيد ، كما يبدو لاول وهلة ، أن بوسع الانسان أن يفعل اى شىء بما فى ذلك الانتحار . فالانسان ليس ارادة مجردة ، وانما هو كائن يعيش فى اطار مادى معلوم ينتزع منه أسباب حياته . وهو يعيش دائما فى مجتمع يتعاون أفراده بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة فى الصراع ضد الطبيعة ليستخرج منها الانسان ما يصون حياته ويرتفع مستواها . ولكل ذلك فان تصرفات الانسان تحركها مجموعة من الدوافع والحوافز يمكن استقراؤها ودراستها . فالانسان حر الاختيار ، ولكنه بمحض ارادته يختار ما يستجيب مع الحوافز والدوافع التى تحكمه . واذا استعرنا التشبيه الذى استخدمه الرياضى الفرنسى الشهير بوانكاريه نقول أن الخياط حر فى أن يقص الثياب كما يشاء ، ولكننا نعلم أنه يقصها دائما بحيث تلائم أجسام عملائه . وحرية الانسان مسئولية له ، بمعنى أنه اذا تصرف ، استخداما لهذه الحرية ، تصرفا أخرق حلت به أضرار محققة . فاذا استخدم حريته مثلا بأن زج بنفسه فى نار متقدة احترق جسمه وربما فقد حياته . ولهذا اجتهد الفلاسفة فى الكشف عن القوانين التى تحكم استخدام الانسان لحريته . فقال بعضهم أنه يتصرف بالشكل الذى يحقق له أكبر قدر من اللذة أو أقل قدر من الالم . وذهبت الفلسفات المثالية مذاهب أخرى . وقال ماركس أن « الحرية هى ادراك الضرورة » أى أنها بالدقة تتمثل فى معرفة الانسان للنطاق الحقيقى لحرية حركته . ولا شك أن التصرفات الفعلية للبشر فى المجال الاقتصادى تبدو لاول وهلة متنوعة بالغة التنوع . ولكن هذا ليس الا تعبيرا عن واقع تعقد الظواهر الاقتصادية ذاتها وتشابكها . ويمكن عبر تنوع التصرفات الفردية استخلاص العناصر الجوهرية والعامة التى تشكل وحدها موضوع القانون العلمى . كما أن التصرفات الشاذة لافراد محدودى العدد (كالانتحار مثلا) تعتبر « عشوائية » بالمعنى الاحصائى لهذا الاصطلاح ، أى أن أثرها يضيع تماما وسط الاعداد الكبيرة من التصرفات موضوع البحث .

ونخلص من هذا العرض البالغ الايجاز الى تأكيد أن الظواهر الاقتصادية المتكررة المتعددة والمتشابكة تربط بينها علاقات موضوعية ، ضرورية وشرطية ، وأن مهمة الاقتصاد كعلم هى الكشف عن هذه العلاقات وصياغتها فى شكل قوانين علمية . ولكن المشكلة فى علم الاقتصاد لا تنتهى باثبات امكان وضرورة صياغة قوانين علمية . فالظواهر الاقتصادية باعتبارها من صنع البشر تفتح أمام الباحث آفاقا لا توجد فى دراسة الظواهر الطبيعية . ولكنها أيضا تعرضه لمزالق خطرة . فالعدد الاكبر من الظواهر الاقتصادية يمكن البحث عن تفسير لها ، لان دراسة افعال

البشر تمتاز عن دراسة حركة الطبيعة بأن الباحث يعرف فيها لماذا تقع الظاهرة وليس فقط كيف تقع . ذلك أنه من الممكن أن نستقرىء مقاصد البشر ولكننا لا يمكن أن نستنطق الجماد . ولعل فى امكانية التفسير هذه ما يعوض عن اقتفاء التجربة العلمية . ولكن ثمة خطرا يكمن وراء هذه الآفاق الجديدة ألا وهو أثر « الايديولوجية » التى تسيطر على الناس فى تصرفاتهم الاقتصادية أو على الباحث نفسه . والمقصود بالايديولوجية مجموعة الافكار — ولو كانت خرافية — التى يتقبلها مجتمع معين كأمور مسلم بها ترقى الى مستوى العقيدة ولا تخضع لاى بحث عقلانى . وهذه الايديولوجية كثيرا ما تضفى على التصرفات الاقتصادية صفات لا علاقة لها بالاقتصاد ، بحيث لو سئل الافراد لماذا أتوا تصرفا معينا لسببوه باعتبارات دينية أو اجتماعية مثلا . وفى المجتمعات البدائية تحكم المبادلات طقوس يعتقد المتبادلون أن فى مخالفتها اغضابا للآلهة . ومنذ نشأة النظام الرأسمالى أخذت التصرفات الاقتصادية تتمايز عن غيرها وتخضع للتقدير الفعلانى والبحث العلمى . ومع ذلك فهى لم تتخلص نهائيا من أمر الايديولوجية الخاصة بالمجتمع الرأسمالى ذاته . وأخطر من هذا ، تسرب الايديولوجية الى عمل الباحث العلمى نفسه . وخير مثال على ذلك أن العدد الاكبر من الاقتصاديين فى الدول الغربية يعدون الملكية الرأسمالية والمشروع الخاص من الامور المسلم بها التى لا تخضع لبحث ويبذلون كل جهدهم فيما دون ذلك من قضايا . والى ما قبل نصف قرن كان الاقتصاد الاكاديمى يتجاهل تماما الازمات الدورية لانها — وفقا لقانون ساى المشهور — مستحيلة علميا . والى ما قبل ثلاثين عاما لم يكن الاحتكار واشكاله موضع دراسة جادة . وحتى الآن ورغم ما أثبته أمثال سيرافا وروبنسون وتشمبرلين من أن الطابع الواقعى للاسواق هو أشكال متفاوتة من الاحتكار ما زالت النظرية الاقتصادية تقوم على فرض المنافسة الكاملة . يؤدى هذا كله الى وجود عدد كبير من « القوانين الاقتصادية » غير مطابق تماما للعلاقات الاقتصادية الموضوعية التى يزعم الاقتصاديون أنهم يعبرون عنها . ولكن هذا لا يعنى استحالة صياغة القوانين العلمية فى الاقتصاد ، وانما يشير فقط الى قصور أو تقصير فى مقارنتها بالواقع للتثبت من صحتها .

الطابع التاريخى للقوانين الاقتصادية : ويزداد الامر تعقيدا اذا أضفنا الى ذلك أن عددا كبيرا من القوانين الاقتصادية لا يصدق الا فى نطاق زمنى محدود . لقد ظن الاقتصاديون الكلاسيكيون حين اكتشفوا القوانين التى صاغوها تعبيرا عن علاقات اقتصادية موضوعية قائمة فى عصرهم أنهم اكتشفوا قوانين أزلية كقوانين نيوتون ، وسارعوا باخفاء صفة « الطبيعة » على قوانين علم الاقتصاد . وذهب بعضهم مثلا الى القول بأن الحرية الاقتصادية قانون طبيعى كالحرية السياسية ، وأن البشرية كانت تعيش حتى نشأة الرأسمالية فى ظروف تتناقض مع الطبيعة وأن أى مساس بحرية رأس المال عدوان على الطبيعة .. ! ولكن الواقع أن القدر الاكبر من أبحاث الكلاسيكيين كان متعلقا بالقوانين التى تحكم النظام الرأسمالى وحده . بل ان ماركس نفسه — رغم اكتشافه لفكرة تطور النظام الاقتصادى وتعبيره عنها فى نظرية التفسير المادى للتاريخ — قصر جهده

الاساسى كاقتصادى على دراسة الاقتصاد الرأسمالى . وقد سبق أن ذكرنا أن المدرسة التاريخية الالمانية أنكرت وجود القوانين الاقتصادية أصلا . أما المدارس الاشتراكية الخيالية فقد ابتعدت بدرجات متفاوتة عن البحث العلمى . وقد أدى هذا كله الى ارتباط فكرة القوانين الاقتصادية فى ذهن الناس بقوانين الاقتصاد الرأسمالى . ولابد أن نبرز هنا أن اقتصار « مفعول » القوانين الاقتصادية على أمد زمنى محدد لا ينفى صفتها كقوانين علمية . فمرجع هذا التوقيت هو الطابع التاريخى للظواهر الاقتصادية ذاتها . فبينما تبدو الطبيعة أمامنا ازلية لا تتغير ، نرى أساليب الانتاج والمبادلة تتغير من عصر الى عصر (١٠) .

ومهما يكن من الامر فقد حمل الارتباط بين القوانين الاقتصادية وقوانين الاقتصاد الرأسمالى عددا من الاشتراكيين الماركسيين الى القول بانتهاء مفعول القوانين الاقتصادية عامة بانتهاء الرأسمالية وقيام المجتمع الاشتراكى . ومن أكبر الامثلة على ذلك ما كتبته روزا لوكسمبرج من أن « انتصار الطبقة العاملة الحديثة وتحقيق الاشتراكية يعنيان نهاية الاقتصاد السياسى باعتباره علما » . ومثله ما كتبه بوخارين فى مؤلفه الشهير عن « اقتصاد فترة الانتقال » من أن : « نهاية الانتاج السلعى الرأسمالى معناها نهاية الاقتصاد السياسى » . ولكن الغالبية العظمى من الاقتصاديين الاشتراكيين تؤكد ، مثلما أكد انجلز من قبل ، بأن الذى يختفى هو القوانين الخاصة بالانتاج الرأسمالى ، وأنه يظهر محلها قوانين خاصة بالنظام الاشتراكى . واذا كان بعض الاقتصاديين الاشتراكيين قد وقع فى هذا الخطأ ، فانه من المفهوم تماما أن يتوهم بعض رجال السياسة ومعظم الاداريين أن التأميم بتحريره الاقتصاد من قوانين الرأسمالية يطلقه من كافة قيود القوانين الاقتصادية الموضوعية بحيث لا يخضع الا لقرارات الدولة وسلطات الادارة على اختلاف مستوياتها . ومثل هذا الوهم يتنافى مع طبيعة الاقتصاد الاشتراكى والغرض الاساسى الذى يحكم سيره . فالاقتصاد الرأسمالى يقوم على التسليم بأن المصلحة العامة (وهى هنا اطراد زيادة الانتاج واستخدام كافة الموارد واطراد انخفاض الاسعار) تتحقق تلقائيا عبر آليات السوق من خلال سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة . والاقتصاد الاشتراكى يقوم على العكس على تأكيد أن التخطيط المركزى هو الاسلوب الامثل لتحقيق ذلك الهدف . والتخطيط غير متصور من غير وجود قوانين اقتصادية موضوعية . فهو مبنى على فكرة أن احداث ظواهر اقتصادية معينة (استثمارات ، عمالة ، تطور تكنيكى ... الخ) لابد أن يؤدى الى حدوث ظواهر اقتصادية أخرى بعد فترة زمنية محدودة (زيادة الانتاج ، ارتفاع الدخل القومى ... الخ) ، وأن هذه النتائج يمكن حسابها مقدما . وهذا كله تعبير عن « جبرية » اقتصادية هى النتيجة المنطقية للطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية .

---

(١٠) الواقع أن للطبيعة أيضا تاريخها عبر الزمن كما يقول انجلز (انظر كتابيه) : Dialectic of Nature, Anti-Duhring **ولكن تغيرات الطبيعة بطيئة للغاية اذا ما قورنت بمثيلاتها فى المجتمع البشرى ، بحيث يمكن افتراض ثبات ظواهر الطبيعة على مدى زمنى طويل نسبيا . ويكفى أن نشير هنا الى التغيرات التى اعترت الكرة الارضية منذ تكوينها الاول حتى الآن .**

والواقع أن الامر فيما يتعلق بالمدى الزمنى بالقوانين الاقتصادية أكثر تعقيدا من مجرد التمييز بين القوانين الخاصة بالرأسمالية والقوانين الخاصة بالاشتراكية . ويمكن أن نرتب **القوانين الاقتصادية من حيث مدى صلاحيتها زمنيا** على الوجه التالى :

- القوانين الاقتصادية الخاصة بتطور الانتاج من نظام اقتصادى الى آخر .
- القوانين المشتركة بين أكثر من نظام اقتصادى واحد .
- القوانين الخاصة بنظام اقتصادى معين .
- القوانين الخاصة بمرحلة معينة من نظام اقتصادى معين .

أما الطائفة الاولى فتشمل تلك القوانين التى يقوم عليها التفسير المادى للتاريخ (١١) .

والطائفة الثانية يمكن تفسير وجودها بتحديد المعيار الذى على أساسه نقول أن المجتمع انتقل من نظام اقتصادى معين الى نظام آخر . وهذا المعيار هو **أسلوب الانتاج** الذى ينطوى بدوره على عنصرين : درجة معينة من تطور قوى الانتاج (البشر العاملون وما وصلوا اليه من خبرة وعلم وتكنيك وما تحت أيديهم من وسائل انتاج) ونوع معين من علاقات الانتاج (وبصفة خاصة شكل معين من أشكال ملكية وسائل الانتاج) . وبالتالى فكل القوانين التى لا تتعلق بالامور التى حكمت الانتقال من نظام الى آخر لا تختفى بالضرورة ولنأخذ مثلا حالة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . فهذا الانتقال محكوم كما سبق أن أسلفنا بتطور أساسى فى تكنيك الانتاج أصبح الانتاج نتيجة له عملية جماعية . ولكن ما عدا ذلك من القوانين التى تحكم تكنيك الانتاج لا تتغير بالضرورة . فانتاج الصلب مثلا يفترض كميات محددة من الفحم والحديد والكهرباء سواء تم الانتاج فى اطار رأسمالى أم فى اطار اشتراكى . حقا أن التطور الاقتصادى والاجتماعى يمكن أن يدفع بالمعرفة البشرية قدما بحيث تكتشف مخترعات جديدة تعدل تلك النسب . ولكن الى أن يتم ذلك ، يبقى القانون التكنيكى لانتاج الصلب على ما هو عليه . ومن ناحية سلوك البشر نجد أن الانتاج فى ظل الاشتراكية يبقى « انتاجا سلعيا » بمعنى أنه انتاج بقصد المبادلة وليس بقصد الاستهلاك الذاتى . وظاهرة الانتاج السلعى عرفتها البشرية فى أشكال عارضة منذ أقدم العصور ، ولكنها أصبحت الاساس فى ظل الرأسمالية واكتسبت طابعا جديدا ، وهى لاتختفى فى ظل الاشتراكية وانما تكتسب مرة أخرى طابعا جديدا . ولذلك فان قانون القيمة يظل يحكمها ، وكذلك لا يختفى قانون العرض والطلب وانما يتعدل أسلوب سيره ومدى أهمية الدور الذى يلعبه كما سنرى بعد قليل .

والطائفة الثالثة قوانين تتعلق بنظام اقتصادى محدد مثل قوانين تحديد ثمن السلعة فى السوق فى حالتى المنافسة والاحتكار والحالات الوسيطة فى النظام الرأسمالى كما تعرضها نظرية الثمن . ومثل القوانين التى تحكم

---

(١١) انظر فى تفصيلها : اوسكار لانج ، المرجع السابق ، ص ٣٦ وما بعدها .

سعر الفائدة ومعدل الربح ... الخ . ويبرز بين هذه القوانين ما يمكن أن نعده **القانون الاساسى لنظام اقتصادى معين ،** وهو يكون التعبير المباشر عن طابع ملكية وسائل الانتاج . فالملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج تجعل من السعى لتحقيق أكبر ربح ممكن القانون الاساسى للاقتصاد الرأسمالى (١٢) . وتتفرع عن القانون الاساسى وترتبط به مجموعة كبيرة من القوانين الاقتصادية . ولكن يمكن أن توجد قوانين اقتصادية أقل أهمية لا تصدق الا فى مرحلة معينة من مراحل نمو نظام اقتصادى معين . فقانون جريشام مثلا الذى يقرر « أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة » لا يسرى مفعوله الا فى ظل النقود المعدنية ، وهو يختفى باختفاء النظم النقدية المعدنية وسيادة النقود الورقية والكتابية .

وهكذا نصل الى النظام الاشتراكى بمجموعة كبيرة من القوانين . فهناك قوانين التطور التى لا يتوقف مفعولها بالوصول الى الاشتراكية (والقول بعكس ذلك يضفى على الاشتراكية العلمية طابعا غائبا finalist يتناقض مع التفكير العلمى تماما) (١٣) . وهناك أيضا القوانين التكنيكية والمتعلقة بسلوك البشر التى لا تنتهى باختفاء الرأسمالية . وهناك أخيرا القوانين الاقتصادية الخاصة بالمجتمع الاشتراكى نفسه . والعلم بكل هذه القوانين أمر حيوى لحسن سير الاقتصاد الاشتراكى . فالرأسمالية ، كما سبق أن قلنا ، تمجد الاستسلام للقوانين الاقتصادية باعتبار أن مفعولها التلقائى يحقق الخير للمجتمع . أما الاشتراكية فتريد أن تطبق على المجتمع ما يطبق بالفعل على الطبيعة . تريد معرفة تامة بالقوانين الاقتصادية حتى تحقق للمجتمع بطريقة واعية أكبر فائدة ممكنة من مفعولها . ويقول انجلز فى هذا الفرق أن القوانين الاقتصادية : « يمكن أن تتحول على أيدى المنتجين الذين يعملون معا من شياطين مسيطرة الى خدم مطيعين . ان الفرق هنا هو كالفرق بين القوة المدمرة للكهرباء فى برق ينطلق من العاصفة وبين الكهرباء المسيطر عليها فى أسلاك التلغراف والاقواس الكهربائية ، انه الفرق بين حريق هائل ونار تعمل فى خدمة الانسان » (١٤) . فالاشتراكية لا تلغى **الطابع الموضوعى** للقوانين الاقتصادية وانما تقاوم **المفعول التلقائى** لهذه القوانين . ولنأخذ مثلا تطبيقا من قوانين العرض والطلب . ففى ظل الرأسمالية القائمة على المنافسة الحرة يتحدد الثمن فى السوق بشكل تلقائى وفقا للعلاقة بين العرض والطلب ، يرتفع اذا انخفض الاول ولم ينخفض الثانى ، ويهبط فى الحالة

---

(١٢) وهو ما يعبر عنه ماركس وانجلز بقولهما أن تحقيق فائض القيمة هو جوهر الاقتصاد الرأسمالى . أنظر لانج ، المرجع السابق ص ٩١ .

(١٣) وفى منطق الماركسية ذاته لا تقضى الاشتراكية على التناقضات داخل المجتمع ولكنها ترفع عنها الطابع العدائى الذى يتميز به الصراع الطبقى فى المجتمعات التى تقوم على الاستغلال . وبقاء هذه التناقضات يتضح مثلا فى الصراع الذى شهدته معظم الدول الاشتراكية فى السنوات العشر الاخيرة حول تطوير أساليب التخطيط والادارة الاقتصادية . وكل ما تطمح اليه الاشتراكية هو ادراك التناقضات والسيطرة عليها حتى لا تتحول الى طاقة تدمر المجتمع الاشتراكى ، تماما كما تحاول السيطرة على مفعول القوانين الاقتصادية الاخرى .

(١٤) صند دورينج . المرجع السابق .

العكسية . وفى ظل الرأسمالية الاحتكارية تحاول الاحتكارات التحكم فى الثمن ، ولكن سلطة المحتكر هنا محدودة بحدود احتكاره . ومن المعروف أن امكان احلال سلعة محل أخرى يحد دائما من سلطة المحتكر فيبقى رغم كل شىء عنصر التلقائية سائدا حتى ولو ظهرت الاثمان فى شكل قائمة يعلنها المنتجون ، لانهم فى الواقع يغيرون هذه القائمة وفقا « لحالة السوق » ، أى وفقا للعلاقة بين العرض والطلب ، أما فى ظل الاشتراكية فان المجتمع يحدد مقدما الكمية المرغوب فى استهلاكها (الطلب) والممكن انتاجها (العرض) كما يحدد الثمن الذى يضمن التطابق بين العرض والطلب بحيث لا تبور وحدات من السلعة المنتجة ولا يظهر طلب لا يجد ما يشبعه .

واذا تركنا الايديولوجية جانبا ، فان تفوق الاشتراكية العلمية يكمن بالدقة فى وجود نظريا تاقتصادية لسير الاقتصاد الاشتراكى وعدم الاكتفاء بتبرير أو تفسير الانتقال من الملكية الرأسمالية الى الملكية الجماعية . ولكن الانصاف يقتضى أن نضيف أن الاقتصاديين فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى لم يبذلوا الجهد الكافى فى صياغة هذه النظرية ، وأنهم انكبوا أمدا طويلا على الجوانب العملية والتفصيلية وحدها . وتشهد تلك البلاد منذ حوالى عشر سنوات محاولات ضخمة لتعويض هذا التخلف وكثيرا ما تمنع صعوبات اللغة الاقتصاديين العرب من متابعتها . كما أن الاقتصاديين الاشتراكيين فى الدول الغربية يشاركون بدورهم فى هذه الابحاث (١٥) .

---

(١٥) يتفق معظم الاقتصاديين الاشتراكيين على ان كتاب ستالين « القضايا الاقتصادية للاشتراكية » الذى ظهر قبيل وفاته بعد ــ رغم ما فيه من نواقص ــ أول محاولة لصياغة القوانين الاقتصادية الخاصة بالاشتراكية . ويمكن الالمام بحقيقة الجهد المبذول حاليا بالرجوع الى المؤلفين الجماعيين اللذين صدرا فى وارسو :

— Essays in Honour of Oscar Lange

— Essays in Honour of Michel Kalecki

وكذلك الكراسات التى ينشرها « مركز دراسات التخطيط الاشتراكى بالسوربون » التى يشرف عليها الاستاذ شارل بتلهايم .

انظر كذلك المقالات المترجمة عن لغات البلاد الاشتراكية فى نشرة : Etudes Economiques **التى تصدر فى باريس ، وفى مجلة** Soviet Studies